جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم الحقوق

الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص الدولة و المؤسسات

إعداد الطالب :
- نوري ساعد ياسين
-

إشراف الأستاذ:
-د. حميد محديد

لجنة المناقشة

-د/أ. صدارة محمد	رئيسا
-د/أ. حميد محديد	مقررا
-د/أ. بن مسعود احمد	ممتحنا

الموسم الجامعي 2020/2019

2020/DM71E/M1539016744/

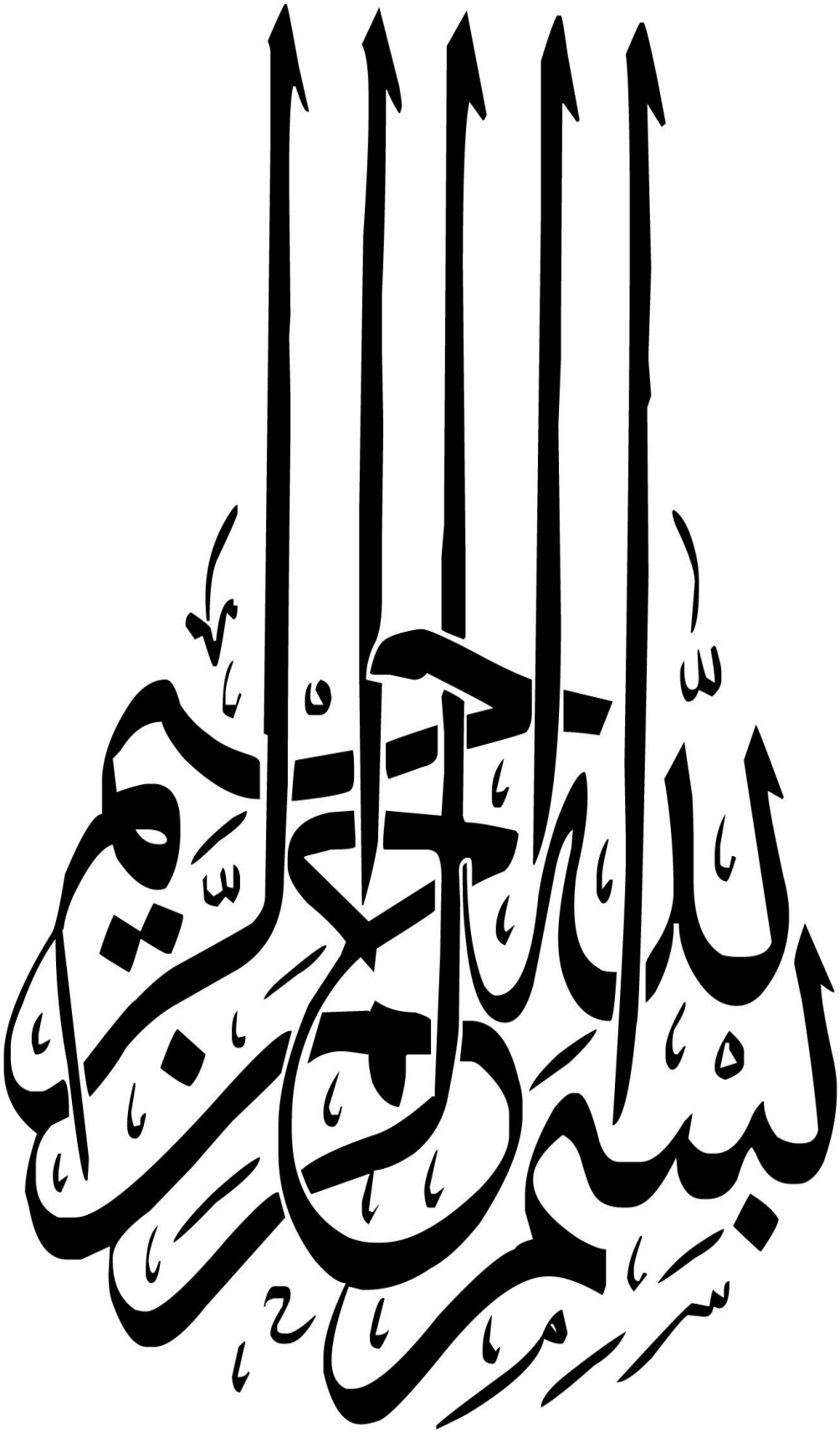
بسم الله الرحمن الرحيم

التشكر :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم" من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

لذلك نتقدم بالشكر الخاص الى الدكتور الفاضل: محديد عبد الحميد

الذي تفضل بقبول الاشراف على إعداد مذكرة التخرج هذه وقد أسدى لنا عونا كبيرا وإرشادا سديداً

فجزاه الله عنا كل خير وله منا كل التقدير والإحترام

كما نشكر أعضاء اللجنة المناقشة ونشكر كل من قدّم لنا يد النساعدة لإنجاز هذا العمل.

الاهداء :

اهدي ثمرة عملي إلى:

-قال رسول الله صلى الله عليه وسلم-

"من صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه "

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها إلى مصدر الحنان والعطف إلى "**أمي**" الغالية أدامها الله عز وجل

إلى "**أبي**" الغالي قرة عيني الذي كان السند القوي في السراء والضراء

- إلى إخوتي وأخواتي ولكل فرد في عائلتي الكبيرة.

- إلى كل أستاذة بجامعة الجلفة.

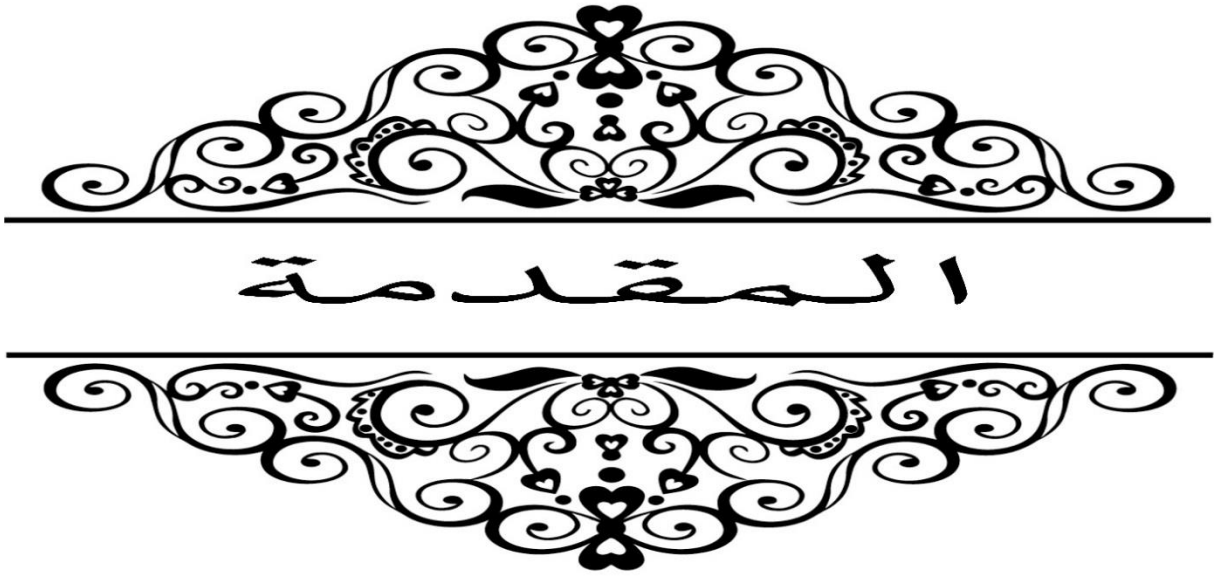
المقدمة

مقدمة:

يعد مفهوم الحكم الراشد من بين المفاهيم الحديثة نسبيا، التي برزت بصورة واضحة على الساحة السياسية مع بداية عقد الثمانينات من القرن المنصرم مع أن جذوره الفلسفية تعود إلى أبعد من ذلك بكثير مما جعل منه آلية تساهم في ترشيد الدولة وفقا لصيغ ومبادئ ديمقراطية، والتي تتركز بدورها على المساءلة ، دولة القانون و نبذ التهميش السياسي ، وهو ما تسعى إليه الحكومة الجزائرية عبر عدة طرق حضارية.

يعتبر الحكم الراشد أداة فعالة و جيدة لتسيير الدولة إذا طبقت قيمه و مبادئه بشكل صحيح، فهو يعتمد بالأساس على الديمقراطية ، الشفافية العدالة المساواة، تطبيق القانون و تفعيل دور المجتمع المدني لخلق لغة الحوار بين المواطن والدولة، و ذلك من أجل إيجاد حلول سلمية و فعالة تخدم كل من الفرد والحكومة على حد سواء، و تتجه الجزائر نحو تطبيق مبادئ الحكم الراشد الموضوعة من طرف البرنامج الاممي للأمم المتحدة للتنمية و غيرها من المنظمات الدولية الأخرى من خلال تفعيل سياسات الحكم الراشد في جميع المجلات والقطاعات على حد سواء.

ان تبديد الاموال العامة و التي شهدتها الجزائر في الآونة الأخيرة ظاهرة متعددة الجوانب بالنظر لتعدد صوره ومظاهره التي اخذت تتجاوز حدود الدولة الواحدة لتصبح ظاهرة دولية عالمية خاصة في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل، الذي كان من انعكاساته السلبي تطور وسائل واساليب ارتكاب الفساد الاداري الذي اصبح يتخذ اشكالا جديدة ومتطورة يصعب التعرف عليها احيانا.

-**أهمية البحث** :تهدف دراستنا إلى ابراز اهمية الالتزام بمبادئ الحكم الراشد وابراز دور الحكم الراشد كآلية لتعزيز العملية التنموية ومدى تطبيق معايير و مبادئ الحكم الراشد في الجزائر على ضوء الدراسات و التقارير الدولية الخاصة بالحوكمة.

-أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا إلى التطرق إلى ابرز المؤشرات الدولية الدالة على الحكم الراشد أي (مبادئ الحوكمة)، كما تهدف إلى تحديد مظاهر الحكم الراشد في الجزائر و تشخيص مدى تحقيق و التزام الجزائر و مؤسساتها لكل من مؤشر سيادة القانون، الشفافية، المساءلة، مؤشر حقوق الإنسان و غيرها من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي تعبر عن مدى تطبيقها طيلة السنوات الماضية لتحديد الاختلالات و معالجتها مستقبلا.

-المنهجية المتبعة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على منهج رئيسي وهو المنهج الوصفي التحليلي، ذلك من خلال وصف الظاهرة المدروسة و تحليل واقعها

الدراسات السابقة:

– ابرادشة فريد، **الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد و التعددية الحزبية**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر ،3 جوان .2007 تطرق الباحث إلى الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد و التعددية الحزبية، حيث استعرض الباحث في موضوعه أهم لمفاهيم الرئيسية الخاصة بالحكم الراشد، معاييره، مؤشراته، مبادئه، مكوناته، أهميته و مختلف الاستراتيجيات المحددة لملامحه، باعتباره احد أهم الوسائل لتحقيق التنمية و القضاء على الفساد بكل أنواعه، كما قام الباحث بتحليل الواقع الجزائري تحليلا متكاملا من خلال التطرق إلى الواقع السياسي والإداري ثم الاقتصادي و بعدها الاجتماعي و الثقافي، دون الإخلال بالواقعين الديني و الأمني.و خلصت الدراسة إن نظامها السياسي و مختلف الأحزاب المعارضة و منظمات المجتمع المدني و قطاعها الخاص، لا تزال تفتقد الى العديد من مقومات الحكم الراشد، ناهيك عن غياب كل مقومات التنسيق و المشاركة و الشراكة المفترضة بين كل الفواعل لإسقاط المفاهيم الخاصة بالحكم الراشد على ارض الواقع.

-خلاف وليد، **دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة ، 2001/2000. تطرق الباحث إلى دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، حيث حاول إبراز توضيح الابعاد النظرية الخاصة بمفهوم الحكم الراشد و الحكم الراشد في الإدارة المحلية أو ما يسمى حاليا بالجماعات الإقليمية، كما حاول التعرف على مدى تطبيق الدولة الجزائرية لنظام الحكم الراشد و الأخذ بالمعايير الدولية.و خلصت الدراسة ان إشكالية الدولة الجزائرية حسب الباحث تكمن في غياب فعلية الممارسات الواقعية للحكم فما زالت الدولة بعيدة عن الرشادة في التسيير للموارد والإمكانيات الاقتصادية، وهذا ما أدى إلى عدم تحقيق التنمية الاقتصادية المستديمة، وهو ما جعل الدولة الجزائرية بحاجة إلى التزام علني بتعزيز الشفافية والتنافسية في إدارة الشؤون العامة.

الإشكالية المطروحة:

لقد اقترحنا في دراستنا هاته الإشكالية الرئيسية التالية: ما مدى مساهمة الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

-تتفرع عن الإشكالية الرئيسية الإشكالات الثانوية و الفرعية التالية :

-ما مفهوم الحكم الراشد؟ وماهي أطراف و معايير الحكم الراشد؟

- وما علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة؟

مخطط الدراسة:

وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى محوريين رئيسين على النحو التالي:

تطرقنا في الفصل الأول منه إلى ماهية الحكم الراشد، حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين ، حيث تناولنا في المبحث الأول منه : مفهوم الحكم الراشد، درسنا فيه في مطلبين نشأة الحكم الرشاد كما درسنا فيه أهم التعاريف التي تناولت الحكم الراشد، و في المبحث الثاني تطرقنا إلى اطراف ومعايير الحكم الراشد، حيث درسنا في مطلبين كل من : أطراف ومكونات الحكم الراشد و في المطلب الثاني منه درسنا معايير الحكم الراشد.

اما في الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة ، حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين ايضا، حيث تناولنا في المبحث الأول: مفاهيم التي تربط العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة، درسنا في مطلبين منه كل من المفاهيم والاتجاهات النظرية للحكم الراشد والتنمية، وأيضا تناولنا فيه عنصر التنمية المستدامة مفهومها، عناصرها، أما في المبحث الثاني منه فدرسنا فيه علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة: حيث تناولنا في المطلب الاول: نظرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. و رؤية البنك الدولي لعلاقة الحكم الراشد بالتنمية في المطلب الثاني ، وانهينا الدراسة بخاتمة حيث تطرقنا إلى اهم النتائج و الاقتراحات في هذا الموضوع.

ماهية الحكم الراشد

تمهيد:

في الآونة الاخيرة زاد اهتمام الباحثين بقضايا الحكم الراشد وآليته في مكافحة الفساد بأنواعه، الامر الذي جعله يأخذ موقع الصدارة في تلك السياسيات والبرامج الدولية فهو يسعى الى تحسين اداء الادوات الحكومية لا دارة السياسيات السياسية فقد ظهرت العديد من المتغيرات التي تكاملت فيما بينها وابرزت اهمية وضرورة تبني فلسفة الحكم الراشد مع الحاجة والحرص على تطبيق المعايير الخاصة به وذلك بغية تحقيق التنمية الاقتصادية.

لذلك سنتناول في هذا الفصل الإطار المفاهيمي والتاريخي لمفهوم الحكم الراشد والاحاطة بكل جوانبه ومختلف المراحل التي مر بها الحكم الراشد، حيث سنتناول مفهوم الحكم الراشد واطراف الحكم الراشد ومعاييره.

المبحث الأول: مفهوم الحكم الراشد

أصبح موضوع الحكم الراشد ومسألة تطبيقه بمثابة القاسم المشترك في كافة الكتابات الإدارية، المكتبية والاقتصادية المرتبطة بعالم الإدارة والتسيير من جهة، وبالعالم الإنتاجي والخدماتي من جهة أخرى، وذلك مما يفرض على المؤسسة الأهمية الملحة لفهم واستيعاب معنى الحكم الراشد، وتعميم تجسيده على أرض الواقع .

المطلب الأول: نشأة الحكم الراشد.

إن مفهوم الحكم **(Governance)** ليس مفهوما جديدا بل إنه قديم قدم الحضارة البشرية لانه ، ببساطة يعنى: عملية صناعة القرار والعملية التي يجرى من خلالها تنفيذ (أو عدم تنفيذ) القرارات.

وقد عرف الحكم الراشد (**good governance**) مع نهاية الثمانينات في فترة تميزت بوجود تغيرات عديدة، خاصة السياسية منها والغير مسبوقة كانهيار جدار برلين، تفكك الاتحاد السوفياتي، كل ذلك أدى إلى اضمحلال التحالفات الاقتصادية والسياسية، مع فتح المجال لنقاش جدي حول كيفية إدارة شؤون الدولة لتكون مصممة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، ومحاربة الفساد والقضاء عليه، وفي سنة **1989** أستخدم مصطلح الحكم الراشد في تقارير ومنشورات البنك الدولي **World Bank** لوصف الحاجة للإصلاح المؤسسي والقطاع، وجعله أكثر كفاءة وفعالية في جميع البلدان خاصة النامية منها، وإخفاقها في تنفيذ السياسات التنموية التي اقترحتها ومنحتها المؤسسات المالية للدول النامية والذي أدى لوجود انعكاسات سلبية على هذه المجتمعات، والذي صاحبتها أزمة عدم الرضا . [1]

ومع بداية التسعينيات أعتمد الحكم الراشد وأصبح مصطلح يعتمد ويركز على الأبعاد الديمقراطية مع توفير ركن وعامل الجودة، الكفاءة والفعالية.

---

[1] حسين عبد القادر ،الحكم الراشد وإشكالية التنمية المحلية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص دراسات أورو متوسطية ،جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان– كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011، ص 12.

ويعود بروز الحكم الراشد(**good governance**) إلى أسباب عدة سواء تعلق بالناحية النظرية والعلمية، كما يمكن أن نعتبر هذا الأخير انعكاس لتطورات حديثة تجلت في التغير الذي طرأ في طبيعة دور الحكومة من جهة، والتطورات المنهجية والأكاديمية من جهة أخرى. ما دفع بالعديد من الدول النامية غلى محاولة تطبيق الأسلوب الديمقراطي من أجل تحقيق الفعالية والفاعلية في تجسيد الشؤون العامة، وعليه يمكن حصر الأسباب الأساسية لظهور مفهوم الحكم الراشد إلى :

أولا: الأسباب السياسية: من بين الأسباب السياسية نجد:

-غياب دولة المواطن ومفهوم المواطنة ، حيث أن طبيعة الدولة وشرعيتها لا تقوم على تعاقد بين الحكام والحكوميين، وهذا ما يؤدي إلى غياب الحقوق الأساسية للمواطن، وقيام الدولة على أسس العصبيات والطائفية والجهوية الدينية وغيرها مما يسبب أزمة الشرعية للأنظمة.

-النمو الكبير لأجهزة البيروقراطية والإدارة العامة، وترهل الإدارة وتقادمها، مع ارتفاع المديونية وانخفاض الإنتاجية .[1]

-إرجاع الصعوبات التي تواجه مسألة التنمية في إفريقيا إلى أزمة حكم، ما أدى إلى تقديم مجموعة من المبادئ تؤسس لمفهوم الحكم الراشد مثل : الشفافية، المساءلة ،احترام حقوق الإنسان ومكافحة الفساد.

- ضعف بنية المؤسسات الإدارية والسياسية، مع عدم الفصل بين العام و الخاص.

- عدم الاستقرار السياسي حيث تعاني معظم دول العالم الثالث من شدة ووطأة الصراعات الداخلية.[2]

-تعثر عمليات التحول الديمقراطي في الدول النامية وخاصة الوطن العربي حيث لم تشهد هذه الأخيرة نقلات نوعية اتجاه تعزيز الديمقراطية بل تشهد عددا من الانتكاسات .

---

[1]- حسين عبد القادر ، المرجع السابق، ص19.

[2]- بروسي رضوان، الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا، دراسة في المداخل النظرية والآليات ومؤشرات قياس الحكم ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2008/2009، ص.122.

-عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع التأكيد على المساواة بين الجنسين مع تزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي والوطني .[1]

ثانيا: الأسباب الاقتصادية: من بين الأسباب الاقتصادية نجد:

-الانتقال من التركيز على الدولة والتنمية إلى الاهتمام أكثر بانتقال الأنظمة التسلطية إلى القارة الإفريقية إلى أنظمة تأخذ بنظام التعددية الحزبية والديمقراطية الليبرالية، حيث اعتبرت هذه الأخيرة كشرط للإصلاح الاقتصادي والوصول للتنمية، إضافة إلى الحكم الراشد الذي يجمع بين المضمون السياسي ، المؤسساتي والاقتصادي .

-سيادة نمط الدولة الريعية أو الشبه الريعية التي تعتمد على موارد أولية أو مصادر تأتي من الخارج، أو تعتمد على الطلب الخارجي لسلعة أساسية مثل: النفط الخام، أو تعتمد على السياحة وتحويلات العاملين بالخارج، القروض، الاستثمارات الأجنبية وضريبة مرور السفن في القناة البحرية، وهذا ما أدى إلى أن تكون الدولة معنية أساسا بالتوزيع دون أن تكون مهتمة بالإنتاج من جهة[2]، وتحصيل الضرائب من جهة أخرى، كما هو الحال لدى العديد من الدول النفطية والتي تتميز بضعف الفاعلين في تنفيذ سياساتها العامة وهذا ما يؤدي دوما تواضع مخرجاتها ونتائجها.[3]

-فشل الدولة وعجزها أن تكو المحرك الأساسي للتنمية، مع ظهور آليات جديدة مستقلة عن الدولة تقوم بوظائف كانت في يوم ما تقتصر على الحكومات، خاصة مع تسلل الفساد إلى المؤسسات والذي أصبح يرتبط ارتباطا وثيقا بالبيئة الداخلية للمنظمة، فله ظروف مشجعة ومحفزة وأخرى مقاومة أو رافضة، والمنظمات المتطورة في نظمها وأساليب عملها والتي تدار من قبل قيادة ذات كفاءة ومخلصة وأقدر على حماية ذاتها من التلوث بالفساد من المنظمة المتخلفة في إدارتها ونظمها .[4]

---

[1]- بوزيد سايح ،دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر،_أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان– كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم ، ص 55.

[2]-حسين عبد القادر، المرجع السابق، ص.21.

[3]-عبد النور ناجي، »دور المنظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر« ،مجلة المفكر، العدد الثالث، 2010، ص.108.

[4]- سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، مرجع سابق ، ص .116 .

اقتصاديات الدول النامية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث تعرف حركت البورصات اضطرابات شديدة مع ارتفاع المديونية الخارجية ،ضعف القدرة الشرائية، تدهور ميزان المدفوعات.

-العولمة كمسار تضمنت مجموعة من العمليات نجد في مقدمتها تغير نمط تكنولوجيا ووصول المعلومات إلى جميع الناس مع توزيع الإنتاج عبر القارات من خلال الاستثمار الأجنبي الكامل عبر القارات.

-ترك عمليات التنمية لآليات السوق والخصخصة مع دمج فكرة إشراك القطاع الخاص وذلك استنادا للطرح الليبرالي .[1]

ثالثا : الأسباب الاجتماعية: من بين الأسباب الاجتماعية نجد :

-إهمال المشكلات التنموية كالبطالة، الفقر، وبالتالي ضعف مستوى التنمية البشرية وهذا ما أدى إلى ظهور نتائج سلبية بعيدة المدى كسوء التغذية، مشاكل قطاعي الصحة والتربية وذلك جراء غياب المساءلة والشفافية في تسيير أموال الدولة وشؤون المجتمع.[2]

-الانفجار السكاني وبروز الزيادة الضخمة في السكان ، وما تفرضه هذه الزيادات من زيادة موازية في الحاجات والمتطلبات ، مما استدعى تطوير في نظم الإدارة .

-التطور التقني خاصة مع ظهور شبكة الانترنت والفضائيات وهذا ما أدى إلى تسهيل التفاعل ضمن الشبكات على المستوى الدولي والوطني، وفي المقابل نجد الانتشار الواسع للأمية والجهل السبب الرئيسي الذي يقف حاجزا أمام إمكانية التجاوب مع مختلف التغيرات التكنولوجية .

المطلب الثاني: تعريف الحكم الراشد :

تعددت التعاريف المقدمة للحكم الراشد باختلاف الهيئات التي أوردتها، و كذا باختلاف مجال الحكم الراشد الذي صدر بشأنه التعريف، خاصة وأن الحكم الراشد ذو أبعاد اقتصادية، سياسية ،إدارية... ،

---

[1]- عبد العالي حاحة، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق ، تخصص قانون عام ،جامعة محمد خيضر- بسكرة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012 ،ص .72 .

[2]-وفاء رايس ،الحكم الراشد لمعالجة الفساد في الإدارة العمومية، الملتقى الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات، ورقلة ، يومي 25،26 أكتوبر 2013 ، ص. 31.

فمصطلح الحكم الراشد يستخدم في المؤسسات كما في الأنظمة، والمنظمات الدولية، وفي مجال التنمية الاقتصادية والسياسات العامة.[1]

وقبل التطرق لمفهوم الحكم الراشد وجب الوقوف ومحاولة التعرف عل معنى الحكم والعمل على تحديد مكانة هذا المصطلح لغة واصطلاحا :

1-تعريف الحكم الراشد لغة: الحكم مشتق من جذر ثلاثي (ح ك م) ، وتضفي اللغة العربية على مفهوم الحكم خلال العلم والحكمة والعدل على أساس من القاعدة القانونية ووفقا للمعجم الوسيط (مجمع اللغة العربية، القاهرة) يقال: حكم :أي قضى، ويقال: حكم له وحكم عليه، وحكم بينهم فالحكم يقوم على القضاء بين الناس ، يعني الحكم: العلم والتفقه أي العلم بالقواعد القانونية وبتفسيرها . حيث ورد في القرآن الكريم "" ***ولقد أتينا لقمان الحكمة***".[2]

2-تعريف الحكم الراشد اصطلاحا : ويعني الحكم كذلك الحكمة ، مما يتيح المجال لاعتبار مبادئ سامية (الرحمة فوق العدل)، أو المصلحة العامة في القضاء والعدل هو احد معاني (الحكمة) و(المحكمة) هي (هيئة قضائية تتولى الفصل في المنازعات) .[3]

يعني الحكم الحكمة والمصلحة العامة في القضاء ، وقد جاء في لسان العرب الإمام أبي الفضل جمال الدين المصري أن الحكمة تعني العدل، وقاموس المورد لمنير بعلكي فترجم **governance** بالحاكمة أما اصطلاحا فكلمة حكم تعني: "ممارسة السلطة وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده ، وتوجيه تطوره الاقتصادي والاجتماعي ليشمل مؤسسات الدولة الدستورية من سلطات تشريعية ، تنفيذية ، قضائية بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ".[4]

---

[1]- يوسف زدام ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية البشرية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة بن يوسف بن خدة – الجزائر– كلية العلوم السياسية والإعلام،2007/2006، ص 17 .

[2] القران الكريم سورة لقمان الاية 11.

[3]- قاسم حجاج، العالمية و العولمة نحو عالمي تعددية و عولمة إنسانية، جمعية التراث، الجزائر، 2003، ص 281.

[4]- أمينة فلاح ، دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد و التنمية المستدامة في إفريقيا ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص الديمقراطية و الرشادة ، جامعة منتوري – قسنطينة – كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ص 33 .

فمفهوم الحكم يعبر عن "منظومة شاملة في المجتمع تشمل بالإضافة لأجهزة الدولة الرسمية ومختلف المنظومات المجتمعية والمؤسسات غير الربحية والربحية " وبالتالي فمفهوم الحكم يعبر عن إدارة وممارسة السلطات السياسية والاقتصادية على مختلف المستويات المركزية واللامركزية ." [1] فالحكم في أصله مفهوم محايد .

3- **المشكلات التي يطرحها تعريف الحكم الراشد** : أما تعريف الحكم الراشد فقد استخدمت لتقويم عملية ممارسة السلطات في الدول من حيث إدارة شؤون المجتمعات باتجاه تطويرها وتنميتها وتقدمها،[2]ولا شك أن المفهوم رغم أنه يعكس تحولات واقعية ونظرية، ويقدم حلولا للمشكلات عديدة فإنه هو له مشكلاته ومنها :

أ-**مشكلة الترجمة** : عدم وجود ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس المعنى والدلالات باللغة الانجليزية، بحيث تمت ترجمته إلى العديد من الكلمات منها : إدارة شؤون الدولة والمجتمع على اعتبار أن الكلمة تدل على العلاقة بين طرفي المعادلة وهما الدولة من جانب والمجتمع من جانب أخر، بينما تبنت الأمم المتحدة مفهوم الحاكمية تعبيرا عن **governance**. رغم عدم اتفاق هذه الترجمة مع المعنى المقصود بالعربية، باعتبار أن مصطلح الحاكمية يشير ويعبر عن الإطار المرجعي الكلي أو مرجع المسلمات المعرفية والفلسفية لسياسة أو توجه ما.

ب-**مشكلة التعريف** : تواجه العلوم الاجتماعية والإنسانية العديد من المشاكل، والتي من أهمها صعوبة إيجاد تعريف شامل وجامع لأي مفهوم أو ظاهرة حيث قدمت تعاريف عدة، هذا الشيء الذي أثار الكثير من الجدل حول محتواه ، فمفهوم الحكم الراشد أو مختلف الدلالات التي تشير إليه أي **governance** يعاني من مشكلة وجود تعريف بسيط وبطريقة لا تخل بالمعنى ولا تفقد المفهوم صفة العمومية ليختص بمجتمعات معينة ، حيث أن لكل مفهوم جنسيته واستراده دون تحريره من مضامينه وبيئته يعمل على تكريس التبعية المفهومية، وهنا تبقى مسألة التخصص والفصل بالتحديد مرتبطة بتوجهات المفكرين، العلماء والباحثين وكل وبيئته .

---

[1]- زهير عبد الكريم الكايد ، الحكمانية قضايا و تطبيقات، المنظمة العربية، مصر، 2003، ص .8 .

[2]- أمين عواد المشاقبة والمعتصم داود علوي ، الإصلاح السياسي و الحكم الراشد، دار ومكتبة الجامد للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص .31.

ت- **مشكلة النموذج:** وهنا يقصد بالنموذج مدى ملائمة أفكار وآليات الحكم الراشد لجميع الثقافات والحضارات والمجتمعات، ولقد أنتقد هذا المفهوم كونه يكرس منظومة فكرية وسياسية معينة فمثلا نجد أن الحكمانية تهدف لتقليص دور الدولة ، وهو مقبول في المجتمعات المستقرة والمتطورة لكن للمتخلفة وهو موضوع شك، لهذا فإنه لا يوجد نموذج موحد للحكمانية، وان وجد نموذج صالح فليس بالضرورة أن يكون صالحا مع البلد الأخر، ونتيجة لما تم ذكره كان دافعا قويا لتكثيف ومضاعفة الجهود في الدراسات المتضمنة لهذا المجال خاصة التسعينات، والتي توج في الأخير بوجود نماذج عديدة للحكمانية فهناك من تعلق بمستوى الدولة، القطاع الخاص والتي يمكن الاستفادة منها وفقا للحكمانية.[1]

فالحكم الراشد يعبر عن ذلك الحكم التي تنتهجه قيادات سياسية شرعية، أي منتخبة بطريقة نزيهة وحرة، تشكل في سياق عملها كوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وتحرص على تحسين نوعية حياة المواطنين ورفاهيتها، وذلك في تبادل الثقة الرضا بينهما وبين الرعية على أساس قيام شراكة فيما بينهما.[2]

بالإضافة إلى أن التغير في دور الحكومة، وتغير البيئة التي عليها أن تمارس دورها فيها قد تمخض عنه جلب الحكمانية إلى الاستخدام من قبل العامة كعملية حيث لم تعد كلمة حكومة كافية [3] ، لذلك كان من الضروري أن يأتي دور الحوكمة، ليعكس كيف تتفاعل الحكومة مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى، وكيف ترتبط تلك الأطراف بالمواطنين وكيف يتم اتخاذ القرار في عالم يزداد تعقيدا. فالحكومة إذن هي بمثابة الحيز والإطار العملي والقانوني لقيادة شؤون الدولة والمجتمع ، وفيما يخص الحكم الراشد فهو يعتبر طريقة ومنهج إدارة بغية تحقيق الأفضل تحت راية الكفاءة والفعالية في ظل وجود عدالة و مساواة و مصداقية.[4]

---

[1]- أسيا بلخير ، إدارة الحكمانية و دورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية و التطبيق الجزائر أنموذجا 2007/2000، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص سياسات عامة ، جامعة يوسف بن خدة ،-الجزائر- كلية العلوم السياسية و الاتصال ، 2009/2008، ص .21.

[2]- أمين عواد المشاقبة ، المرجع سابق ،ص. **31.**

[3]- زهير عبد الكريم الكايد ، المرجع السابق ، ص. 9.

[4]- زهير عبد الكريم الكايد، المرجع السابق ، ص 10.

4-تعريف الحكم الراشد وفق المقاربة الاقتصادية و السياسية

فالحكم الراشد كمصطلح تعددت التعاريف التي أعطيت له وذلك باختلاف الجهات التي جاءت بها، وكذا باختلاف مجالاتها وأبعادها فسنتعرض إلى بعضها وذلك اعتمادا على المقاربة الاقتصادية والسياسية باعتبارهما المقاربتين المهمتين:

1-تعريف الحكم الراشد وفق المقاربة الاقتصادية: تقوم هذه المقاربة على ربط مفهوم الحكم الراشد بالتنمية وجانبها الاقتصادي والتي تتصدرها المؤسسات المالية الدولية والتي في مقدمتها:

أ-**تعريف البنك الدولي:** لقد اعتبر البنك ان سبب الإخفاق في تحقيق التنمية في الدول النامية عائد إلى سوء تنفيذ وتسيير السياسات وليس السياسات في حد ذاتها بعدما خضعت مرحلة التنفيذ للفساد وسوء التسيير وانعدام الكوادر القادرة والمسئولة عن عملية التجسيد مع توفير ميزات الفاعلية والجودة ، ففي تقرير للبنك الدولي تحت عنوان "الحكم والتنمية" لسنة **1992** عرف الحكم الراشد على أنه: "الطريقة التي تمارس بها السلطة لإدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية في بلد معين بهدف تحقيق التنمية "[1] وقد حدد ثلاث جوانب متميزة للحكم الراشد.

ب-تعريف صندوق النقد الدولي: إن تعريف صندوق النقد الدولي لا يختلف في مضمونه عن تعريف البنك الدولي، فيعرفه على أنه: "الطريقة التي بواسطتها تسير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لخدمة التنمية، وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع ."[2] ما يمكن أن نستنتجه من التعريف أن صندوق النقد الدولي قد ركز اهتمامه حول الجانب التقني، مع الإشارة إلى عنصر الفعالية أي توفير قدر من الشفافية والمساءلة مما يساعد على احترام الحقوق وسيادة القانون .

ت-تعريف المعهد الدولي للعلوم الإدارية: يرى بأن الحكم الراشد هو: "العملية التي بواسطتها يمارس أعضاء المجتمع السلطة والحكم وقدرة التأثير السياسي على السياسات والقرارات التي تهم الحياة

---

[1]- أسيا بلخير، المرجع السابق، ص 37.

[2]- أسيا بلخير المرجع نفسه، ص . **38.**

العامة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية."[1] ، ما يؤخذ على هذا التعريف أنه ركز على علاقة الحكم الراشد بالتنمية، وفي مقابل الأمر أعتبر ذلك عملية تقنية إدارية.

2- تعريف الحكم الراشد وفق المقاربة السياسية: تعتبر هذه المقاربة أن الحكم الراشد بمثابة الأداة الرئيسية لتحقيق الكفاءة والفعالية بالإضافة إلى قدرة هذا الأخير على تجسيد الدولة العادلة المحترمة لحقوق الإنسان في ظل توفر المعايير الرئيسية للديمقراطية.

أ-تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة : أعطى تعريف أكثر شمولا للحكم الراشد فعرفه بأنه: "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات ويشتمل ذلك الآليات والعمليات والمؤسسات التي يمكن للأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم ."[2] ، ومن خلال تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نرى أنه ركز على ثلاث أبعاد للحكم الراشد :

-السلطة الاقتصادية : تشمل عمليات صنع القرار التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية لبد ما ،وعلى علاقته بالاقتصاديات الأخرى.

-السلطة السياسية : تشمل عمليات صنع القرار التي تؤثر على الشؤون السياسية ، والتي تتطلب استقلال السلطات العامة للدولة (التشريعية ، القضائية والتنفيذية).

-السلطة الإدارية: وهي التي تتولى مهمة تنفيذ القرارات والسياسات والتي تشتمل على كافة الأجهزة الإدارية، بما فيها الهيئات اللامركزية.

كما قام هذا البرنامج بتحديد خمس أولويات تمثل نوعية البرامج التي من الممكن تنفيذها في إطار الحكم الراشد، وذلك لأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة وتتمثل هذه الأولويات في :

-المؤسسات الحاكمة: أي التركيز على الهيئات الرسمية .

-إدارة القطاع العام والخاص: والتي بها يتم إعداد البرامج، القيادات، وبناء القدرات

---

[1]- يوسف زدام ، المرجع السابق ،ص18 .

[2]- راوية توفيق ،الحكم الراشد و التنمية في إفريقيا، معهد البحوث و الدراسات، القاهرة، 2005، ص .28.

-اللامركزية ودعم الحكومات على مستوى المحلي: تقديم الخدمات للدول الراغبة في بناء قدرات محلية ودعم التنسيق.

-منظمات المجتمع المدني: يسعى البرنامج إلى تأسيس المزيد من التعاون بين المجتمعات المحلية والحكومات المركزية ، وبناء قدراتها وتثقيفها في شؤون الحكمانية .[1]

-الحكمانية في ظروف خاصة: ويشمل العمل مع الدول التي تواجه أزمات والدول المعرضة للأزمات لمحاولة منع حصولها أو التعامل معها وإدارتها بعد وقوعها .

ب-**تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:** ركزت المنظمة على الأبعاد الثلاثة للحكم الراشد إذ ترى أن الحكم الراشد هو" استعمال السلطة السياسية وإجراء الرقابة في المجتمع ، مع العمل على تسيير الموارد اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ." [3]حيث تطرق إلى علاقة الحاكم بالمحكوم بصيغة تشاركاية مع المجتمع المدني، ومحاولة خلق رشاده اقتصادية بتهيئة أجواء استثمار اقتصادي ملائم ما ينعكس على المجتمع.

5- التعاريف الأكاديمية للحكم الراشد :

فيما يخص التعاريف الأكاديمية لمفهوم الحكم الراشد نجد :

1- التعاريف الفقهية الغربية :

أ- **تعريف باجناكسو (**pajnakson**)** : "الحكم الراشد يسعى لتنسيق الأعوان والجماعات الاجتماعية للوصول إلى الأهداف الخاصة المناقشة والمعرفة بصفة جماعية في محيط وفضاءات غير مؤكدة ومجزأة " فهذا التعريف غير شامل فقد أهمل الإشارة لعملية الربط بين الجوانب السياسية والإدارية .

ب- **تعريف كيفمان:** تم تعريفه في مقال منشور لهم بعنوان "تسيير الشؤون العامة وتقويم العمل على أنه: " جملة التقاليد والمؤسسات الموجهة لممارسة السلطة في الدولة ". وحسب الباحثين فإن التقاليد والمؤسسات تتمثل في :

-عمليات الحكومة المختارة .

-قدرة الحكومة على إدارة الموارد بكفاءة ، ورسم وتطبيق السياسات .

---

[1]- أسيا بلخير ، المرجع السابق ، ص. 40 .

-احترام المواطنين والدولة للمؤسسات المسيرة ولأنواعها الاقتصادية والاجتماعية [1].

ت- **تعريف مورتن بوس** Marten pouce:الحكم الراشد وأسلوب الحكم يهتم بالأنظمة التي تشكل مجموعة من المبادئ الأساسية لتنظيم الحياة العامة، ويتضمن بذلك المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الرسمية التي تعمل في المجال العام ، يعتبر هذا التعريف من بين التعاريف التي ركزت على التطرق إلى عنصر التفاعل بين الحكومة والمجتمع المدني كأحد العناصر الأساسية في تعريفه، أي يرى أن مجمل السياسات العامة هي علاقة تأثير وتأثر بين الهيئات الرسمية وغير الرسمية [2].

2-**التعاريف الفقهية العربية :**

أ- **تعريف نادر فرحاني:** اعتبر أن الحكم الراشد هو "نسق المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الناس تعبيرا سليما، وتربط بينهما شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة في النهاية بواسطة الناس وتستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس. [3]

ما يلاحظ حول هذا التعريف أنه يركز عل محور تلبية حاجيات العميل أي كيفية إرضاء العميل مع الاهتمام بالوضع القائم عن طريق توفير طرق ووسائل الرقابة والمساءلة، مع إغفاله تحديد الجهة المسؤولة عن ذلك.

ب-**تعريف المشرع الجزائري للحكم الراشد:** أشير لمصطلح الحكم الراشد في قانون **06/06**المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، في الفصل الأول المتعلق بالمبادئ الأولى في مادته الثانية، حيث عرفه بأنه: "الحكم الذي تكون بموجبه الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن، وتعمل في إطار المصلحة العامة في إطار الشفافية، " كما تحدث عنه في المادة **11** في نفس القانون في أطار تسيير المدينة ، حيث تحدث عن ترقية مفهوم الحكم الراشد في مجال تسيير المدن والذي يكون عن طريق:

-تطوير أنماط التسيير العقلاني باستعمال وسائل الحديثة .

-توفير وتدعيم الخدمة العمومية باستعمال الوسائل والأساليب الحديثة .

---

[1]- أسيا بلخير المرجع السابق، ص43.

[2]- عنترة بن مرزوق ، تحديات ترشيد الإدارة المحلية الجزائرية ، الملتقى الوطني حول إشكاليات الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية ،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، يومي 12و 13 ديسمبر ،2010،ص 57 .

[3]- عنترة بن مرزوق المرجع نفسه ، ص **57**.

-توفير وتدعيم الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها .[1]

ويمتاز الحكم الراشد بالعديد من الخصائص والمقومات منها ماتم ذكره في المفاهيم الخاصة بالحكم الراشد ومنها ما وضعه الخبراء والمحللون في مجال التنمية وسنتعرض لهذا الأمر من خلال المطلب الموالي .

المبحث الثاني: اطراف ومعايير الحكم الراشد

يعد الحكم الراشد كوسيلة وطريقة للحكم تقوم على اطراف ومكونات والتي يجب توافرها للوصول الى رشادة سياسية وادارية للتحقيق التنمية والاصلاح الاداري، ولهذا فمن واجب الحكم الراشد ان يتأكد من تحقيق هذه المعايير لتحسين حياة السكان

المطلب الأول: أطراف ومكونات الحكم الراشد.

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا انه لتحقيق حكم راشد لا بدا من تضافر جهود كل من الدولة ومؤسساتها إلى جانب القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وهي الأطراف الرئيسية المكونة للحكم الراشد.

أولاً : الدولة والمؤسسات الرسمية والسلطات المحلية.

رغم تعدد تعريفات الدولة، فيبدو أن الحد الأدنى للاتفاق هو على عناصر الدولة الثلاث: شعب وإقليم وسيادة، واهم وأخطر هذه العناصر هو فكرة السيادة وهي تحدد طبيعة الدولة المعاصرة كما ترتبط علاقتها بالعنصرين الآخرين" الشعب والإقليم". وفكرة السيادة تحدد علاقة الدولة بمواطنيها من ناحية، وحدود سيادتها الإقليمية وبالتالي استقلالها عن الدول الأخرى من ناحية أخرى[2].

وعليه فالدولة: هي التنظيم الذي يحدد العلاقة بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية الحاكمة والطبقات الاجتماعية المحكومة، وهو تنظيم ظهر مع بداية التناقض بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، متضمنًا تركيب الدولة ووظائفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[3]

---

[1]– القانون رقم **06.06** للقانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية، العدد **15**، المطبعة الرسمية ،**2006 /12/03** ص**16**.

[2]حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، الطبعة الأولى، **1998**، ص: **20**.

[3]دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر **1990 –2004**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، **2005**، ص: **36**.

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن الدولة هي المسئولة عن توفير الإطار التشريعي الملائم الذي ينظم العلاقة بينها وبين أفراد الشعب، ويسمح بمشاركتهم في بناء دولتهم باعتبارهم طرَفًا فيها، كالقوانين التي تسمح بتشكيل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، إلى جانب إعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم المحلي لتقوم بوظائفها، وخلق الأطر الحوارية بين جميع هذه الأطراف على شكل منظم و رسمي كما ينبغي على الدولة توفير الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان وسن التشريعات التي تضمن حرية الإعلام وتطبيق مبدأ حكم القانون.

كما ينبغي على السلطة التنفيذية في الحكومة توفير المستوى اللازم من الإدارة المطلوبة للحفاظ على حرية المؤسسات الحكومية دون أن تمس باستقلال القضاء ويتوجب عليها أيضا إدارة أموال الدولة ومتابعة تحصيل الموارد دون أي إخلال بمهامها لأن أي خلل أو ثغرة في نظم عملها يبعد الدولة عن الحكم الراشد. [1]

أما السلطات المحلية فالمنوط بها أن تعمل هي كذلك على إشراك المواطنين سواء عبر اللقاءات الدورية مع ممثليهم، أو عبر الاستماع لانشغالاتهم بتشكيل لجان متابعة وإشراف، كما ينبغي عليها أن تكون أكثر شفافية في نشر المعلومات وميزانياتها ومشاريعها، وإشراك المواطنين في تحديد الحاجات وتحديد الأولويات التنموية عبر لجان المتابعة أو المسحات الإحصائية، كما انه يقع عليها عبء العمل على إشراك الهيئات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في المشاريع المحلية لتلافي المصالح وعدم تعارضها ولبناء الثقة بين السلطة المحلية وهيئات المجتمع المدني.[2]

و في هذا الإطار نجد المشرع في قانون البلدية رقم 10/11 قد خصص باباً كاملاً وهو الباب الثالث تحت عنوان ":مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية".

فحسب المادة 11 من قانون البلدية 10/11 فقد جاء فيها ان البلدية تشكل الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري. بحيث يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فقد نصت هذه المادة على الحق في الإعلام الإداري، وعلانية التصرّفات الإدارية لإشراك المواطن في

---

[1] صلاح محمد الغزالي، الحكم الصالح الطريق إلى التنمية ، جمعية الشفافية الدولية، موقع الانترنيت: **www.transparency-kuwait.org/indix.php?ind=download.** تاريخ الاطلاع: 2020/05/25.

[2] راوية توفيق، المرجع السابق، ص: **122.**

مناقشتها ، وعليه فالمجلس الشعبي البلدي لا يعمل في إطار السرية، بل هو ملزم بالعمل في إطار الشّفافيّة ليعلم المواطنين بكل المسائل المتعلقة بتنمية البلدية، وهذا أمر طبيعي حتى يمارس المواطنون الرقابة الشعبية على مداولات المجلس الشعبي البلدي .

ثانيًا: المجتمع المدني.

انتشر مصطلح المجتمع المدني في القرن الثامن عشر، وتم إدخاله في النظرية السياسية كنتيجة لمذهب العقد الاجتماعي ويشير إلى المجتمع الذي تكون فيه أنماط التعاون مقبولة ومعمول بها من قبل أعضاءه. ومعظم الذين استخدموا المصطلح تأثروا بنظرية حالة الطبيعة، والتي تنظر إلى الفرد بوصفه نواة المجتمع المدني الذي تشكل عن طريق العقد أو الرضا من قبل هذه النواة المستقلة[1]، وقد أصبح هذا المصطلح ملازما لمفهوم الدولة المعاصرة، ويلاحظ أنه صار شائعا في الخطاب السياسي والمناظرات الجدلية خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

إن مصطلح المجتمع المدني ورغم شيوعه هو من أكثر المصطلحات إثارة للجدل من حيث أصوله والمعنى الذي يرمي إليه، فالبعض يرجعه إلى الكاتب الماركسي " انطونوي جرامسكي **A.gramsci**" في الثلاثينات من القرن الماضي والبعض الآخر يرجعه إلى الفيلسوف الألماني المثالي "هيجل **hegel**" في القرن التاسع عشر، ومن المثير للاهتمام أن "جرامسكي" لم يكن واضحا في تحديده لمفهوم المجتمع المدني فهو أحيانا يعتبره نقيضا للدولة وفي حالة صراع معها، وفي أحيان أخرى يعرف الدولة بأنها عبارة عن المجتمع السياسي والمجتمع المدني، وكان "هيجل" من الأوائل الذين استخدموا مصطلح المجتمع المدني في مؤلفه " **فلسفة الحق والقانون**" وقد ميز ما بين المجتمع المدني والدولة وحذر من الخلط ما بين المفهومين، وفي نظره فالمجتمع المدني يمثل المصالح الخاصة للأفراد بينما الدولة تمثل الصالح العام.[2]

ورغم الانتشار الواسع لهذا المفهوم، والاهتمام به على جميع الأصعدة المحلية والوطنية والدولية، إلا انه لم يتم الاتفاق على تعريف محدد له، حيث تعرض له العديد من الباحثين والمهتمين بهذا الشأن ومن بين التعريفات أعطيت له نذكر: "**المجتمع المدني هو جميع المواطنون المنظمون بشكل طوعي في هياكل تحكمها قواعد مشتركة مستقلة عن الدولية سياسيا وماليا، وتشمل المنظمات التي تسعى لتعزيز**

---

[1] غازي محمود ذيب الزعبي، البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن، عالم الكتب الحديث، الأردن، **2009**، ص: **132**.

[2] أسامة شهوان، إدارة الدولة، المفاهيم والتطور ، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، **2001**،ص:**85**.

المصلحة العامة، وإشراك المواطنين في إدارة شؤون بلدهم، في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية والثقافية، وحقوق الإنسان والبيئة"[1].

كما عرف على انه المناخ الحديث الاجتماعي والتوجهات والحركات الاجتماعية المستقلة، التي تسعى لتنظيم المجتمع ، ويكون الهدف من نشاطها زيادة قدرات وإمكانات المواطن وحمايته من الاستخدام غير المنضبط للسلطة من قبل الدولة أو جماعات تنظيمية أخرى.[2]

أما التعريف الأهم من حيث الانتشار فهو الذي يشير إلى المجتمع المدني على انه مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، هي غير ربحية، تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل، أو بعض فئاته المهمشة، أو لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والإدارة السلمية للاختلافات والتسامح وقبول الآخر.[3]

وتكمن قوة منظمات المجتمع المدني في أنها تنادي أيضا في قضايا إنسانية عالمية تخص الطبقات السكانية المختلفة حول العالم كالمطالبة بتقرير مصير بعض الدول المستعمرة واستقلالها وبذلك تربط اهتمامات السكان المحليين في مجتمع ما بآخرين في مجتمع آخر ، حتى تصل مخاطبة الطبقات المختلفة حول العالم رابطة المحلي بالعالمي، والخاص بالعام .[4]

ومن خلال التعاريف السابقة تظهر سمات المجتمع المدني والمتمثلة في:[5]

- المجتمع المدني رابطة طوعية يدخله الأفراد باختياراتهم.
- يتكون من مجموعة التنظيمات والروابط في عدة مجالات كالمؤسسات الإعلامية والدينية والتعليمية والمهنية والنقابات العمالية.

---

[1] راوية توفيق ، مرجع سابق، ص 77.

[2] مهدي محمد القصاص، دور المجتمع المدني في تنمية الوعي السياسي وتحقيق الحكم الراشد، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي السادس تحت عنوان الحكم الراشد ودوره في التنمية المستدامة ، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، يومي **09**و**10** ديسمبر **2006**، ص:**02**.

[3] أسامة شهوان، ، مرجع سابق، ص: 90.

[4] غسان منير حمزة سنو، علي احمد الطراح، العولمة والدولة، الوطن والمجتمع العالمي دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية، دار النهضة العربية، بيروت ،**2002**، ص:**198**

[5] محمد فتحي عيد، دور المجتمع المدني في خفض الطلب على المخدرات، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية،**2009**، ص: **125**.

- يرتكز المجتمع المدني على قيم الاحترام والتعاون والتسامح ومفهوم المواطنة، ومفهوم حقوق الإنسان والمشاركة السياسية والشعبية والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف.
- منظمات المجتمع المدني هي منظمات دف إلى تحقيق النفع العام للمجتمع ككل أو تحقيق منافع بعض الفئات المهمشة في المجتمع.
- منظمات المجتمع المدني هي منظمات لا تسعى إلى السلطة ماعدا الأحزاب السياسية، كما تفضل العمل في ظل قواعد محددة سلفا ذات طبيعة مدنية.
- منظمات المجتمع المدني تسود بشكل أكثر في المجتمعات الديمقراطية، أين تكون هناك حرية أوسع لتشكيلها.

وقد صنف بوتنام مؤسسات المجتمع المدني وفقا للتصنيف الذي قدمه لرأس المال الاجتماعي وعلى أساس نوع الرابطة التي تجمع أعضاء هذه المؤسسات إلى نوعين:[1]

1-مؤسسات مجتمع مدني خاصة (Bonding Associations): وهى المؤسسات التي يقوم بتأسيسها عدد من الأفراد، ممن تتقارب مصالحهم، فيتحدون في هذه التنظيمات لخدمة أهداف مشتركة، ويضرب بوتنام مثالا بالنقابات المهنية والاتحادات العمالية التي تقوم بين أفراد متشابهين في الأهداف ويسعون لخدمة مصالحهم.

2-مؤسسات مجتمع مدني رابط: وهى المؤسسات التي تنشأ بين عدد من الأفراد، المتفاوتين في الأفكار، والخلفيات الاجتماعية، والثقافية، حيث ينضمون لهذه المؤسسات لخدمة أهداف عامة، أوالدفاع عن قضايا بعينها ومن أمثلة هذه التنظيمات جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان وجمعيات حماية البيئة وغيرها من المؤسسات المدنية التي تسعى لخدمة أهداف عامة.

والمجتمع المدني كطرف مهم في إرساء الحكم الراشد ينبغي عليه العمل الجاد على تأطير المواطنين للعمل التطوعي في الشأن العام، وفي كل قيم المشاركة المدنية والتنمية التشاركية، ولعل أهم ما يؤثر به المجتمع المدني في الحكم هو:

---

[1] انجي محمد عبد الحميد، دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي " دراسة حالة للجمعيات الأهلية في مصر"، سلسلة أبحاث ودراسات ، العدد الأول، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بدون سنة نشر، ص:**68**

-**التطوير**: ويعني تقوية قدرات الأفراد باتجاه الاستقلالية، وهذا ما يمكن تسميته الأثر التطويري أو التنموي على الأفراد من خلال التأثير في الشؤون العامة عن طريق جمع المعلومات واكتساب المهارات الإدارية والسياسية والتدريب وقيم المشاركة والنقد البناء وغيرها.[1]

-**التشريع للبنية الاجتماعية** التحتية في المال العام من خلال الإعلام، تطوير البرامج وفحص الأفكار وتمثيل قطاعات وهذا هو الأثر الاجتماعي العام.

-**تطوير مؤسسات الحكم الديمقراطي** من خلال التمثيل السياسي والضغط، وتنظيم النشاطات الجماعية وتقديم بدائل وهذا ما يسمى الأثر المؤسساتي.

-**تسهيل التفاعل السياسي والاجتماعي**، وتحريك الجماعات للمشاركة في الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[2]

ثالثًا: القطاع الخاص.

هناك تحول واضح في معظم دول العالم نحو الاعتماد على القطاع الخاص واقتصاديات السوق، فقد أصبحت معظم الدول تدرك أن القطاع الخاص يمثل المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية لتشغيل الأيدي العاملة على كافة مستوياتها، إضافة إلى تأهيلها لتحقيق النتائج الايجابية التي تساهم في التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات لهم.

وقد أدركت الدول بما فيها النامية انه هناك ضرورة ملحة لتشجيع المشاريع الخاصة ودعمها. فقد أصبح واضحا أن استثمارات القطاع الخاص هي مفتاح تحقيق النمو الاقتصادي، وإتاحة المعرفة والتدريب والاستثمارات اللازمة للتنمية، ومشاركة القطاع الخاص ضرورية لأجل نقل المعرفة والتكنولوجيا وهما عاملان بالغا الأهمية بالنسبة لتحقيق النمو في كافة الدول.[3]

وبهذا أصبح القطاع الخاص يلعب دورا كبيرًا كشريك في الإدارة والتنمية، وهذا ما يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقع على كاهله، فهو يستطيع أن يوفر الخبرة والمال والمعرفة اللازمة لعمليات التنمية

---

[1] جبريل محمد، عمر رحال، مدخل إلى مفهوم الحكم الصالح في فلسطين، الحكم المحلي نموذجا، مركز رام الله لدراسة حقوق الانسان، فلسطين، ص: **39**.

[2] باسل البستاني، جلية نهج التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين وموانع التمكين، مرآز دراسات الوحدة العربية، بيروت، **2009**، ص: **69**.

[3] جيمس د. و ولفنسون، الإطار الإنمائي الشامل، ورقة مقدمة ضمن سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل بعنوان " دور الحكومات الإنمائي فيظل الانفتاح الاقتصادي" ، من **2** -**5** ماي **2000**، سوريا ، صندوق النقد العربي،**2001** ، ص: **102**.

بالشراكة مع السلطات المحلية وأجهزة الدولة، كما بإمكانه تأمين الشفافية في الكثير من القطاعات لقدرته على نشر المعلومات وإصدار الإحصائيات الدورية، بالإضافة إلى دوره في توفير مناصب الشغل والتقليل من البطالة ومكافحة الفقر وكل هذه الأدوار التي يؤديها تصب في إطار إرساء أسس الحكم الراشد الذي يهدف إلى الاستغلال الأمثل لموارد الدولة وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي الأخير يمكن القول أن المجتمعات الحديثة، أصبحت اليوم تتكون من ثلاثة قطاعات مهمة، **القطاع الحكومي والقطاع الخاص وقطاع المجتمع المدني**، بحيث يتطلب الحكم الراشد وجود نوع من التوازن في طبيعة العلاقة التي تربط بينهم، فالحكومة لها دور مهم في تنظيم المصالح وتجميعها والتعبير عنها والرقابة عليها، كما تلعب دور مهم في التنمية في عصر العولمة الذي يعتمد على حرية التجارة وتحركات رؤوس الأموال والسلع والخدمات عبر الحدود دون قيود، ما يجعل الحكومة تتدخل لضبط السوق ومعالجة الاختلالات الناتجة عن تفاعل قوى السوق، أما القطاع الخاص فله دور ريادي في إقامة المشروعات التي توفر اكبر قدر من اليد العاملة، وإقامة بعض الخدمات اللازمة في المجتمع وغيرها من المشروعات التي تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي المطلوب في البلد، أما القطاع المدني فيقع على عاتقه أعباء ومسؤوليات كبيرة في هذا العصر، لأن المجتمع بحاجة ماسة لخدمات هذه المنظمات التي تساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وأيضا الأمن الاجتماعي المطلوب ولذلك على الدولة أن تقوم بتحفيز مثل هذه المنظمات المدنية لكي تؤدي الدور الملقى على عاتقها في إقامة المشروعات والخدمات التي ربما يعجز القطاع الحكومي أو الخاص على إقامتها، إما بسبب نقص الموارد أو كثرة المهام والمسؤوليات المكلف بها.

المطلب الثاني: معايير الحكم الراشد:

يقوم الحكم الراشد على عدة معايير تختلف من بلد لآخر، فلا يمكن تعميم أسس الحكم الراشد عبر استخدام معايير موحدة نظرًا لخصوصية ثقافة كل مجتمع وكذا الفوارق الموجودة في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين الدول، لهذه الأسباب ينبغي أن تتكَيَف هذه المعايير حسب تاريخ وتراث وثقافة ومستوى تطور هذه البلدان، وهذا التكييف ضروري لأجل الانتقال من مرحلة المفهوم النظري للحكم الراشد إلى الآليات التطبيقية له.

وتتوزع هذه المعايير بين معايير سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية ولا تشمل أداء الحكومة ومؤسساتها فحسب، بل تشمل مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وحتى المواطنين، كما تختلف

هذه المعايير حسب اختلاف الجهات الصادرة عنها، فقد حصر البنك الدولي هذه المعايير في المحاسبة والمساءلة، الاستقرار السياسي وفعالية الحكومة، نوعية تنظيم الاقتصاد، حكم القانون والتحكم في الفساد.

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فركزت على أربعة معايير وهي: دولة القانون، إدارة القطاع العام السيطرة على الفساد، خفض النفقات العسكرية.

يقوم الحكم الراشد على ثلاث مرتكزات أساسية وهي:

الأساس الأول: ويتعلق بوجود أزمة في طريقة الحكم.

الأساس الثاني: حيث تظهر هذه الأزمة عجز وفشل الأشكال التقليدية في الأداء العمومي.

الأساس الثالث: ويتعلق بظهور شكل جديد للحكم أكثر موائمة للمعطيات الحالية.

فالحكم الراشد لا يمكن أن يكون إلا في كنف السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي، وترقية حقوق الإنسان وسط قوة القانون .

أما بالنسبة لمعايير الحكم الراشد فتتمثل في:

– **إقامة دولة الحق والقانون:** يقصد بحكم القانون وجود بنية قانونية مستقرة، ومرجعية للقانون وسيادته على الجميع دون استثناء، انطلاقا من حقوق الإنسان بشكل أساسي، وهو الإطار الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة وبين الدولة من جهة ثانية، كما انه ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة، ويحترم فصل السلطات واستقلالية القضاء، وهذا يعمل على إعلاء الديمقراطية وعلى تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين. وكل هذا يتطلب وضوح القوانين وشفافيتها وانسجامها في التطبيق.

ونفس الشيء ينطبق على القوانين التي تحكم النشاطات الاقتصادية خاصة بعد التوجه نحو اقتصاد السوق فينبغي أن يكون جوهرها هو المصلحة العامة وأن لا تثبط نشاط القطاع الخاص. وعليه يترتب ضرورة توفير الإطار القانوني المناسب الذي يوفر الحماية للمعاملات الاقتصادية وحسن سيرها واستقرارها، لذلك فان الدولة تتدخل لوضع نظام قانوني سليم يحمي الحقوق ويضمن العقود، بما في ذلك إقامة نظام قضائي وتنفيذي فعال وهكذا يصبح القانون أداة رئيسية في الإدارة الاقتصادية يوفر الاستقرار الاقتصادي والمالي ويتيح فرص العمل ويشجع الاستثمار والادخار.

-**التضمينية والمساواة:** تعني التضمينية والمساواة تلك الآليات التي تحدد وتحترم الحقوق الأساسية للجميع، وتؤمن وسائل مراجعة ومعالجة يضمنها حكم القانون، كما تتطلب أن يتساوى المواطنون بحقوقهم أمام القانون، وأن تتسنى لهم فرص متساوية لممارسة هذه الحقوق، ومشاركة المواطنين في إدارة الحكم، وتذهب التضمنية إلى أنَ كل من هو معني بعملية إدارة الحكم ويريد المشاركة به – رجال ونساء، أثرياء وفقراء، سكان الريف وسكان المدن – قادر على فعل ذلك بصورة متساوية، عبر الإدلاء بصوته، عبر المساهمة بالمشاورات أو عبر مراقبة هيئات الخدمات العامة المحلية كما تعني أيضا أن الدولة تعامل الكل على أساس المساواة، وأنها تحمي حقوق الجميع بنفس الحماسة، وان لا تمييز في تأمين الخدمات العامة .

- **الاستجابة وبناء التوافق والرؤية الاستراتيجية:** ويقصد بالاستجابة قدرة المؤسسات على خدمة وتلبية مصالح الجميع في فترة زمنية معقولة وبدون أي إستثناء أمَا التوافق فيعني العمل على التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع يشكل أفضل مصلحة للجماعة.[1]

ويتطلب بناء التوافق رؤى طويلة الأمد تتعلق بالتنمية البشرية والوصول إليه، وينتج هذا فقط عن فهم ثقافة وتاريخ والتكوين المجتمعي لهذه الشعوب.

- **الشفافية في تسيير شؤون الدولة:** تساعد الشفافية على الحفاظ على المال العام وحمايته من الفساد، فحرية المعلومات في الإدارة تؤثر بشكل فعال في الحد من الاستبدادية التي تتطلبها المعاملات المبنية على الفساد، أضف إلى ذلك إلى أن تكاليف زيادة الشفافية محدود مقارنة مع تكاليف الفساد الناتجة عن الغموض.

وتعتبر الحكومة والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة مثل البنوك المصدر الرئيسي للمعلومات، حيث يجب أن تنشرها بعلنية ودورية من اجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة من جهة، ومن اجل التخفيف من الهدر ومحاصرة الفساد من جهة أخرى. وتكمن أهمية الشفافية في تحقيق المصلحة العامة وفي المساعدة على اتخاذ القرارات الصحيحة على مستوى الحكومة، وكذا توفير النجاح والاستمرارية لأية منظمة تريد مكافحة الفساد، كما تعمل على تشجيع الاستثمارات وإنعاش الأسواق المالية وإزالة العوائق البيروقراطية والروتينية.

---

[1] نوزان عبد الرحمان الهيتي، الحكم الصالح في الوطن العربي قراءة تحليلية، مجلة علوم إنسانية ، السنة الرابعة، العدد **92**، جويلية **2006** من موقع الانترنيت **www.uluminsania.net** تاريخ الاطلاع **2010/03/22**.

– **المحاسبة :** وتعتبر الحكومة والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة مثل البنوك المصدر الرئيسي للمعلومات، حيث يجب أن تنشرها بعلنية ودورية من اجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة من جهة، ومن اجل التخفيف من الهدر ومحاصرة الفساد من جهة أخرى. وتكمن أهمية الشفافية في تحقيق المصلحة العامة وفي المساعدة على اتخاذ القرارات الصحيحة على مستوى الفرد أو الحكومة، وكذا توفير النجاح والاستمرارية لأية منظمة تريد مكافحة الفساد، كما تعمل على تشجيع الاستثمارات وإنعاش الأسواق المالية وإزالة العوائق البيروقراطية والروتينية.

– **حرية التعبير وحرية الرأي:** يركز الحكم الراشد على المشاركة والتي تعد هدف انمائي جوهري في حد ذاتها، فالقدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات هي حق من حقوق الإنسان الأساسية، تعنى بزيادة الخيارات المتاحة للإنسان خاصة إذا ما تعلق الأمر بشرائح المجتمع الممثلة تمثيلاً ناقصًا كالفقراء والنساء والأقليات .[1]

ولابد في الأخير من الإشارة إلى أن هذه المعايير والمرتكزات تختلف وتتنوع باختلاف الرؤى والمدارس وخصوصيات كل بلد يمكن أن تطبق فيه معايير الحكم الراشد.

[1]- فؤاد جدو ، التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر ، ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر : واقع وتحديات ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2008 ، ص.07.

علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة

تمهيد:

ان موضوع تبديد الاموال العامة من القضايا الاساسية المطروحة على أجندة العديد من الحكومات ومختلف المنظمات المهتمة بمكافحة الظاهرة اذ لا يمكن رصد معالم التنمية في أي دولة في ظل تنامي هذه الظاهرة.

حيث لافت مشكلة تبديد الاموال العامة اهتمام كثير من الباحثين واتفقت الآراء على ضرورة وضع وتأسيس اطار عمل مؤسسي الغرض منه تطويق المشكلة وعلاجها من خلال خطوات جديدة ومحددة لمكافحة الفساد بكل صوره ومظاهره وفي كافة مجالات الحياة لتعجيل التنمية.

المبحث الاول: المفاهيم المرتبطة بعلاقة الحكم الراشد والتنمية المستدامة.

هناك علاقة وطيدة ما بين الحكم الراشد والنمو والتنمية المستدامة لأن الحكم الراشد هو الضامن لتحويل النمو إلى تنمية إنسانية مستدامة، فلا يمكن تصور تنمية مستدامة بدون وجود إدارة حكم جيدة، كما لا يمكن أن يكون الحكم رشيدًا ما لم يؤدي إلى استدامة التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية.

وتشير مسوح وبحوث أجريت حول الترابط بين الحكم الراشد والتنمية إلى وجود علاقة ايجابية قوية بين هذين المتغيرين، ومنها دراسة قام بها البنك الدولي خلصت إلى أن حدوث تحسن بمقدار انحراف معياري واحد في قياس أساسي من قياسات الحكم، مثل حكم القانون، ينجم عنها ازدياد دخل الفرد إلى ما يتراوح بين ضعفين إلى أربعة أضعاف، كما ينجم عنه انخفاض وفيات الرضع بنفس المقدار، وارتفاع مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة بنسبة تتراوح بين **15%** و **25%**.[1]

المطلب الأول: الحكم الراشد والتنمية، المفاهيم والاتجاهات النظرية.

بعدما تطرقنا في المبحث السابق من هذا الفصل إلى مفهوم الحكم الراشد ومكوناته ومعاييره سوف نركز في هذا المبحث على التنمية المستدامة وعلاقتها بالحكم الراشد.

أولا: مفاهيم عامة حول النمو والتنمية.

هناك اختلاف جوهري بين مصطلح النمو ومصطلح التنمية فلا يمكن استخدامهما للدلالة على نفس الشيء، لذا ينبغي تحديد مفهوم كل منهما بدقة.

1-مفهوم النمو الاقتصادي: هو الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغييرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية.[2]

كما يشير اصطلاح النمو الاقتصادي إلى ارتفاع الدخل القومي أو نصيب الفرد منه أو الناتج القومي فعندما يزيد الإنتاج من السلع والخدمات في دولة ما، بأي شكل من الأشكال، فان ذلك يسمى بالنمو الاقتصادي.

2- مفهوم التنمية الاقتصادية: ينطوي تعبير التنمية على معنيين: الأول يمكن استخدامه للإشارة إلى النمو الاقتصادي الذي يتبعه تحسين في توزيع الرفاهية المادية في الدول ذات الدخل المنخفض، وفي هذا

---

[1] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الحكم السليم تحسين الإدارة الكلية في منطقة الاسكوا، نيويورك، **2003**، ص**50**.

[2] إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق ، الطبعة الثالثة، بيروت، **2003** ، ص:**18**.

الإطار يتولد عن النمو الاقتصادي تحسين التغذية، الخدمات الصحية والتعليم لدى العائلات ذات الدخل المنخفض، ويحدث انخفاض معدل الوفيات خاصة الأطفال، ويرتفع مستوى المعيشة.

أما المعنى الثاني فيمكن استخدامه بصورة تقنية للإشارة إلى كل الآثار المعقدة للنمو المراد أو الطارئ، النافعة المضرة، الحيادية منها كالتحولات في أصناف السلع المنتجة وطرق إنتاجها أو التحولات في هيكل التشغيل، إضافة إلى ذلك يمكن استخدامه للإشارة إلى التحولات في معدلات النمو السكاني، التجارة الخارجية التمدن،...الخ وفي توزيع الرفاهية المادية.[1]

فالتنمية الاقتصادية إذا لا تقتصر فقط على حدوث زيادة في الدخل الحقيقي وفي متوسط نصيب الفرد منه بل تتضمن إلى جانب ذلك حدوث تغير جذري في هيكل الإنتاج وفي البنيان الاقتصادي للمجتمع وتطوير وسائل وطرق الإنتاج، وأيضا تغير في هيكل العمالة وتغير أنواع السلع المنتجة، كما تتضمن أيضا تغير الإطار الاجتماعي والثقافي للمجتمع.[2]

أما التنمية البشرية فتعرف كما جاء في تقارير الأمم المتحدة بأنها عمليات توسيع الخيارات المتاحة للناس وهذه الخيارات هي: العيش حياة طويلة وصحية، الحصول على المعارف، الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب.[3]

ثانيا: الأهداف الجوهرية الثلاث للتنمية.

نستطيع أن نستنتج أن التنمية هي حقيقة مادية ملموسة، كما أنها حالة نفسية والتي فيها قد أمن المجتمع وسائل الحصول على حياة أفضل، وأيًا كانت المكونات المحددة لتلك الحياة الفضلى، فان التنمية في كل المجتمعات يجب أن يتوافر فيها على الأقل واحد من الأهداف التالية:

- زيادة إتاحة وتوزيع السلع الأساسية الضرورية للحياة مثل الغذاء والسكن والأمن.
- رفع مستوى المعيشة متضمنا توفير فرص عمل أكبر وتعليم أفضل واهتمام أكبر بالقيم الثقافية والإنسانية والتي لا تؤدي فقط لتحسين الرفاهية المادية بل أنها سوف تولد أيضا عزة نفس على المستوى الفردي

---

[1] مالكولم جبلز واخرون، اقتصاديات التنمية ، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد العظيم مصطفى دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، **1995**، ص 31.

[2] هشام محمود الاقداحي، معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان العربية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، **2009**، ص **122**.

[3] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن،**2007**، ص**128**.

بشكل كبير.[1]

- توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والأمم، وذلك عن طريق تخليصهم من العبودية والاعتمادية، وليس فقط في علاقاتهم مع الناس والدول، بل أيضا تحريرهم من قوى الجهل والمأساة الإنسانية.

وتتضمن التنمية العديد من المتغيرات سواء في جانب العرض أو الطلب، ومن أهم التغيرات في جانب العرض:

اكتشاف موارد جديدة، التوسع في تجميع رأس المال، تزايد السكان، إدخال أساليب إنتاج جديدة تحسين المهارات وتطوير القدرات الإدارية والتنظيمية، أمَا أهم التغيرات من جانب الطلب فهي: حجم السكان وتركيبته العمرية، مستوى الدخل ونمط توزيعه، الأذواق، التغيرات المؤسسية الأخرى[2]، أما النمو الاقتصادي فليس غاية فيحد ذاته، بل انه وسيلة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، وقد أوضح تقرير التنمية البشرية لعام **1996** على أن النمو الاقتصادي لا يؤدي بصورة آلية إلى التنمية البشرية المستدامة والقضاء على الفقر.

المطلب الثاني: التنمية المستدامة مفهومها، عناصرها

شهد موضوع التنمية المستدامة تطوّرًا كبيرا على الصعيد العالمي خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي ومطلع الألفية الجديدة، إذ انعقدت العديد من القمم والمؤتمرات العالمية التي عالجت قضايا البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولعل البداية كانت من قمة الأرض التي عقدت في البرازيل سنة **1992** ونتج عنها جدول أعمال القرن الحادي والعشرين الخاص بالتنمية المستدامة، ثم جاء انعقاد المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة "قمة جوهانسبورغ" سنة **2002** بجنوب إفريقيا والذي أكد على أهمية تطوير مؤشرات التنمية المستدامة بهدف مساعدة صانعي القرار في تبني سياسات تضمن تحقيق التنمية المستدامة، وقد ارتبطت هذه السياسات بانتهاج الدول لإدارة حكم جيدة من خلال إشراك الفاعلين في التنمية من مجتمع مدني ومنظمات غير حكومية، وتمكين الأفراد الذين يعانون من الفقر ومنظماتهم

---

[1] ميشيل ب–تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر ، السعودية، **2006**، ص **59**.

[2] فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتاب الحديث، الطبعة الأولى **2006**، عمان ، الأردن، ص: **180**.

من المشاركة في اتخاذ القرار وتحديد أولوياتهم، وتعزيز المساواة ومحاربة كل أشكال التمييز، وإرساء الشفافية والمساءلة في برامج التنمية المنتهجة.

أولا: مفهوم التنمية المستدامة، عناصرها وأهدافها.

1-مفهوم التنمية المستدامة :

لم يكن مصطلح التنمية المستدامة معروفا عند عامة الناس بالدرجة التي عرفها بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض) في ريوديجانيرو عام **1992** والذي حضي بدعاية إعلامية كبيرة ومنذ ذلك الوقت لاقى مفهوم التنمية المستدامة اهتماماً واسعاً من قبل المنظمات والهيئات الحكومية وغير الحكومية ومن طرف الكتاب والمفكرين والباحثين على مستوى العالم، ووردت تعريفات عديدة له ذا المصطلح لذا سنركز على مفهومها العلمي والاقتصادي، نظرًا لاختلافها حسب تخصصات المهتمين بها من بيئيين واقتصاديين وحتى علماء الاجتماع.

أ- **المفهوم العلمي:** التنمية المستدامة حسب تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية

-**لجنة بروتنلاند**- تعنى التنمية التي تستجيب أو تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة.[1]

وقد حرص هذا التقرير على اثنين من المفاهيم الكامنة في هذا المفهوم، الأول هو مفهوم الاحتياجات ولاسيما الاحتياجات الأساسية للفقراء الذين ينبغي أن تعطى الأولوية القصوى لهم، والثاني فكرة القيود التي تفرضها قدرة البيئة على تلبية الحاجيات الحالية والمستقبلية.[2]

وعرف قاموس ويبس تر **Webster** هذه التنمية على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا، وعرفهاوليم رولك زهاوس **w.ruckels haus** مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها " **تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة**"[3].

---

[1]مدحت القريشي، المرجع السابق، ص120.

[2] فليح حسن خلف، المرجع السابق، ص180.

[3]ميشيل ب-تودارو، المرجع السابق، ص60.

وبالتالي يمكن القول أن التنمية المستديمة من خلال تعريفها العلمي تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة، وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية الاستخدام للموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام للموارد معدلات تجددها الطبيعية وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة، أما بالنسبة للموارد المتجددة يجب الترشيد في استخدامها، إلى جانب محاولة البحث عن بدائل لهذه الموارد، لتستخدم رديفًا لها لمحاولة الإبقاء عليها أطول فترة زمنية ممكنة.[1]

ب- التعريف الاقتصادي للتنمية المستدامة: لقد لفت علماء الاقتصاد البيئي اهتمام علماء الاقتصاد التقليديين إلى الأفكار المتعلقة بالتنمية، بعدة طرق تتضمن قيمة الأصول البيئية وأهمية المحافظة على الخدمات البيئية الأساسية ورأس المال الطبيعي، ومن ثم أصبح إشراك البيئة في مفاهيم التنمية أمرا لا بد منه.

تركز بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على "**تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية، شريطة المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية على مرور الوقت** ".[2]

وقد عرف الاقتصادي الشهير روبرت سولو الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد لعام **1989** التنمية المستدامة بأنها "عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي ورثها عليها الجيل الحالي". وأكد انه عندما نتكلم على الاستدامة فلا مناص من أن نأخذ في الاعتبار ليس الموارد التي نستهلكها اليوم وتلك التي نورثها للأجيال القادمة فحسب، بل ينبغي أيضا أن نوجه اهتمامًا كافيا إلى نوعية البيئة التي نخلفها للمستقبل تلك البيئة التي تشمل إجمالي الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، بما في ذلك المصانع والمعدات والتكنولوجيا السائدة وهيكل المعرفة.[3]

حسب هذا التعريف فإن ميزة التنمية المستدامة هي أنها توفق بين العنصر البيئي أو الطبيعي من ناحية والعنصر الاجتماعي والاقتصادي من ناحية أخرى، أي أنها تحرص على النمو دون إهمال النظام البيئي.

---

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسه، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، **2007**، ص: **25**.

[2] دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، سلسلة المواد التدريبية، المركز الوطني للسياسات الزراعية ، سوريا ، **2003**، ص: **53**.

[3] نوزان عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ضبي، **2009**، ص: **13**.

كما عرفها البنك الدولي على أنها: " تلك التنمية التي يتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن".[1]

أما هيأة الأمم المتحدة فقد عرفتها من خلال برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة على انها " تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها"[1]. وقد وضع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تفسيرات لمفهوم التنمية المستديمة والمتواصلة بأنها تعني القضاء على الفقر وتدعيم كرامة الإنسان وإعلاء حقوقه، وتوفير فرص متساوية أمام الجميع عن طريق الحكم الصالح، والذي يمكن عن طريقه ضمان جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية.

2- عناصر التنمية المستدامة:

من خلال هذه التعاريف يتضح أن التنمية المستدامة تشمل كافة أنماط التنمية: الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، وهي تنمية مستمرة ومتواصلة تلبي حاجيات كل أفراد الجيل الحالي، وتحفظ حق الأجيال القادمة في التنمية، وتنطوي الاستدامة على عناصر تختلف من تعري ف لآخر والسبب في ذلك هو اختلاف تخصص من قام بتعريفها – فالاقتصاديون يركزون على الأبعاد الاقتصادية أو على التنمية كهدف بينما يهتم البيئيون بإبراز العناصر البيئة أو الهجوم على التنمية باعتبارها عدو البيئة – ، ويمكن تلخيص عناصر التنمية المستدامة في النقاط التالية:[2]

-**العنصر الاقتصادي:** ويستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهالمجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للموارد البشرية وبصورة كفؤة بحيث ينبغي أن تعطى الأولوية في تلبية الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم.

-**العنصر الاجتماعي:** ويشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، والى النهوض برفاهية الناس، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير

---

[1] عبد الحسين شعبان، الحكم الصالح (الراشد) والتنمية المستدامة، الحوار المتمدن، العدد **1804** الصادر بتاريخ **2007/01/23**، ص: **14** من موقع لانترنيت **www.ahewar.org/debat/show.art.asp?ald=86703** تاريخ الاطلاع 2020/05/25

[2] نوزان عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا، مرجع سابق، ص**20**.

الأمن واحترام حقوق الإنسان، كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة، والتنوع والتعددية، والمشاركة الفعلية في صنع القرار لمختلف فئات الشعب.[1]

-**العنصر البيئي:** ويتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الايكولوجية والنهوض بها ولأجل تحقيق تنمية مستدامة ينبغي التفاعل ما بين جميع العناصر السابقة.

3- أهداف التنمية المستدامة : (اين الأهداف)

[1] نوزان عبد الرحمن الهيتي، المرجع نفسه، ص 21.

المبحث الثاني: علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة:

إن ظهور مفهوم الحكم الراشد بمضامينه التي تشير إلى الأبعاد السياسية اللازمة لتحقيق التنمية يعكس تطورا طبيعيًا في النظرة إلى مفهوم التنمية والتنظير له، فقد تم التحول من التركيز على صياغة المشروعات التنموية في الخمسينيات إلى الاهتمام بالبرامج التنموية المتكاملة في أواخر الستينيات إلى التحول نحو إعادة هيكلة السياسات عن طريق برامج الإصلاح الاقتصادي التي طرحتها المؤسسات الدولية المانحة على الدول النامية في أواخر السبعينيات وحقبة الثمانينات إلى الاهتمام التدريجي بالروط السياسية للتنمية مع بداية التسعينيات بعد أن كانت التنمية والسياسة تعاملان لفترة طويلة على أما مجالان منفصل لان، لذلك انتشرت دعوى الإصلاح السياسي، وبدأت المؤسسات المالية الدولية في المطالبة بإعادة تشكيل النظام السياسي كشرط لمنح المساعدات التنموية. [1]

المطلب الاول: ترابط الحكم الراشد بالتنمية المستدامة.

لا يمكن الفصل بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة، فهناك ترابط وتشابك وثيق بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على النمو والتنمية الاقتصادية، ولكن رغم ذلك لا يمكن التوصل لعلاقة سببية بين الحكم الراشد والتنمية بصفة دقيقة، نظرًا للترابط القائم بين عدد كبير من المتغيرات، غير انه من المسلم به الآن أن الحكم الرشيد يلعب دورا أساسيا في النهوض بالتنمية المستدامة، فهو يعزز الشفافية والكفاءة والفعالية وسيادة القانون في المؤسسات العامة على جميع المستويات، بالإضافة إلى ذلك يسمح بالإدارة الفعالة للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية من اجل التنمية العادلة والمستدامة[2]، وعلاوة على ذلك فانه في ظل الحكم الراشد هناك إجراءات واضحة في اتخاذ القرارات على مستوى السلطات العامة، وتوفر القدرة على إنفاذ الحقوق والالتزامات من خلال آليات قانونية، ومشاركة للفاعلين من منظمات مجتمع مدني وقطاع خاص في عمليات صنع القرار وفي جهود التنمية، لان هذه الأخيرة إذا لم تنفذ بالشراكة مع الأفراد والجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق. لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي في عملية التنمية بشقيها التخطيط والتنفيذ تعد القاعدة الأساسية للتنمية المستدامة في المستقبل.[3]

---

[1] هشام محمود الاقداحي، المرجع السابق، ص 78.

[2] أمين عواد المشاقبة والمعتصم داود علوي ، المرجع السابق، ص 96.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، **2002** ، ص: **101**. على الموقع: **http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/ahdr2002a.pdf** تاريخ الاطلاع **22**/04/2020.

ويمكن تلخيص تلك العلاقة التي تربط بين هذين المفهومين في أربع عمليات والتي تدعى دورة إدارة الحكم وهي عملية توزيع وتخصيص الموارد، وعملية بلورة السياسات والبرامج، وعملية تطبيق تلك السياسات، وأخيرا عملية توزيع الدخل[1]، وهذه العمليات ليست عبارة عن مراحل يجب إتباع واحدة تلو الأخرى وإنما هي عمليات مكملة لبعضها، ففي البداية ينبغي التوزيع الكفء للموارد المتاحة والمتمثلة في مدخلات التنمية (بشرية، طبيعية، مالية، تكنولوجيا....) ويعد هذا الأمر مهما جدًا في إحداث تنمية مستقبلية، لأن السياسات المنتهجة فيما بعد سوف تبنى على أساس هذا التوزيع، وأي إخلال في التوزيع سيؤثر سلبا على الأهداف المرجوتحقيقه، ثم تأتي العملية الثانية وهي بلورة ورسم السياسات والبرامج والتي ينبغي أن تبتعد عن كل أشكال الفساد وعدم الكفاءة لما يؤدياه من تقويض لعملية التنمية وإضعاف للجهود الهادفة لمحاربة الفقر، لهذا ينبغي أن تتصف المؤسسات المسؤولة عن وضع البرامج والسياسات التنموية بالشفافية والوضوح، وان يكون المسؤولين فيها مستعدون للمساءلة في حالة إخفاق سياساتهم وبرامجهم في تحقيق أهدافها المنشودة، كما ينبغي أن تخضع للقوانين واللوائح في تسييرها وأعمالها، وأن تشرك كل أطراف الحكم (الدولة ومؤسساتها، والقطاع الخاص والمجتمع المدني) فالكل معني بالمشاركة في رسم السياسات وتحديد الأهداف ووضعها موضع التنفيذ حتى وإن اختلفت هذه المشاركة من قطاع لآخر بالنظام السياسي والاقتصادي المطبق في الدولة، لتأتي العملية الثالثة والتي تعنى بتطبيق تلك السياسات والبرامج التيتم وضعها، وتأثير كيفية التطبيق على مخرجات التنمية من سلع وخدمات وغيرها، والتي يعتمد حجمها وكميتها وجودها على التطبيق السليم للسياسات والبرامج ووضعها الموضع الصحيح. أما العملية الأخيرة فهي عبارة عننتيجة للعمليات السابقة والمتمثلة في التوزيع العادل لمخرجات التنمية على أفراد المجتمع بطريقة تضمن حقوق كل الأفراد وتلبي حاجياتهم، وهنا تلعب السياسة المالية للدولة دورا مهما عن طريق سياسة الإنفاق العام، والتي ينبغي في ظل الحكم الراشد أن تم بتلبية حاجيات الطبقات الفقيرة وتحقق الاستقرار والنمو في الدولة وتبتعد عن كل أشكال الإسراف والتبذير.[2]

من خلال ما سبق يتضح أن ظهور الحكم الراشد تزامن مع تحول مفاهيم التنمية، التي أخذت في التغير والتطور، حيث انتقلت من التركيز على النمو الاقتصادي إلى التنمية الاقتصادية، إلى التنمية الشاملة التي تمبالجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وصولاً إلى التنمية المستديمة التي تم بجميع جوانب الحياة الاقتصاديةوالاجتماعية والبيئية، كما تتضح العلاقة جليا بين الحكم الراشد والتنمية، من خلال مبادئ

---

[1] –أسيا بلخير، المرجع سابق، ص 120.

[2] –أسيا بلخير، المرجع نفسه، ص 123.

وأهداف كلاً منهمافالتنمية المستدامة تقر بالمشاركة الشعبية والأهلية والسكان في إعداد وتنفيذ خططها، ويعد هذا شكلاً من أشكالاللامركزية، وهو نفس الشيء بالنسبة للحكم الراشد الذي يتطلب مشاركة كل من الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، فمشاركة هذا الأخير (القطاع الخاص) للمساهمة أكثر فيإحداث التنمية ترتبط بشكل كبير بنوعية ونطاق الحكم، الذي يؤثر تأثيرا مباشرا على حجم وطبيعة الاستثمار الخاص في الدولة والذي هو بدوره (الاستثمار الخاص) يعد مصدرا رئيسيا للنمو، من خلال توليده للثروة والدخل، وخلق مناصب الشغل، وبالتالي المساهمة في التخفيف من الفقر، فتعزيز الحكم الراشد إذا سوف يعمل على إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمساهمة في التنمية من جهة، ومن جهة ثانية يوفر له البيئة المناسبة للاستثمار من خلال زيادة الشفافية والتحسين من إجراءات التنبؤ، والترويج لمعايير أفضل لتقديم الخدمات العامة، بالإضافة إلى توفير الأمن والاستقرار والإطار القانوني المحفز للاستثمار كالإجراءات الإدارية المبسطة، ومحاربة الفساد والبيروقراطية في الإدارات العمومية، وإقامة نظم قانونية وقضائية ومحاسبية فعالة، كل هذه الإجراءات سوف تساعد على تسريع وتحفيز القطاع الخاص بالقيام باستثماراته بما يحقق التنمية في البلد، كما أنها تدعم جذب الاستثمارات الأجنبية.

وإلى جانب هذا يسعى الحكم الراشد لتحقيق كفاءة مؤسسات الدولة، ويهيء بيئة لها يمكن التنبؤ بها اقتصاديًا وسياسيا ما يسمح بتحقيق نمو اقتصادي وأداء فعال للخدمات العامة.[1]

كما أن التنمية المستدامة تهدف إلى الاستغلال والاستخدام العقلاني للموارد، والحكم الرشيد هو في جوهره الإدارة الجيدة لموارد الدولة المختلفة أي حسن استغلالها وتدبيرها، وفي هذا الإطار يلعب الحكم الراشد دورا هاما في تحقيق التنمية من خلال الزيادة من فاعلية الموارد المحلية والمساعدات والتشجع على استخدامها بشكل أفضل. فالمناخ الذي يهيئه وجود سياسة قوية مدعومة بمؤسسات المساءلة العامة وتتسم بالشفافية والوضوح يسهم في ضمان أن الأموال العامة بما فيها أموال والمساعدات لندر أو يساء استخدامها، وبالتالي يؤدي هذا إلى استخداما أكثر كفاءة وفعالية للموارد العامة ما يحقق مزيد من التنمية الاقتصادية مقابل تلك الأموال.[2]

بالإضافة إلى هذا فان التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق حياة أفضل للسكان، والحكم الرشيد هو الحكم الذي يعزز رفاه الإنسان ويدعمه ويصونه، ويهتم بفئات المجتمع الأكثر ضعفًا وفقرًا، من خلال

---

[1] رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان، 2008، ص: 132.

[2] رشيد البياتي ، المرجع السابق، ص133.

فتح المجال لجميع فئاته بما فيهم الفقراء للمساهمة في اتخاذ القرارات التي تمس مصالحهم وتمكينهم من المساهمة في تحقيق رفاههم، عن طريق اللامركزية والحكم المحليالراشد الذي يتيح لهم فرص المشاركة، ويعزز بناء قدراتهم المادية والمعنوية بتوفير الخدمات الأساسية لهم (عن طريق الاستثمارات طويلة الأجل في الصحة والتعليم وغيرها) وإتاحة لهم الفرص التي تمكنهم من تحسين مستويات معيشتهم بالاعتماد على أنفسهم (تشجيع الاستثمارات الخاصة مثلا عن طريق منحالقروض).

هذا فضلا على أن التنمية المستدامة من مبادئها عدالة توزيع الموارد ما بين أفراد المجتمع دون المساس بحاجيات الأجيال المستقبلية، وهو مبدأ من مبادئ الحكم الراشد المتمثل في تساوي المواطنين في الفرص والحقوق وعدمالتمييز بينهم في الاستفادة من الخدمات.

المطلب الثاني: نظرة برنامج الامم المتحدة والبنك الدولي لعلاقة الحكم الراشد بالتنمية.

" إن بناء القدرة على الحكم شرط محوري للتنمية البشرية المستدامة، وإننا لنطمح في أن نصبح شريكا محايدًا للحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، بحيث نخلق فرصا للتفاعل من اجل إيجاد حلول تتركز على الناس في الأجل الطويل" ، هذا ما قاله "جيمس غوستاف سبيث" مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام **1979**. ومنخلال هذا الحديث فان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقرب أن هناك علاقة وثيقة تربط الحكم الراشد بالتنمية فالبرنامج يرى أنه لا يمكن أن تتواصل التنميةبدون الحكم الراشد، كما لايمكنأن يكون الحكم رشيدً اما لميؤدي إلى استدامة التنمية، ومن خلال تعريف البرنامج للحكم الرشيد المذكور سابقاً والذي تم التأكيد فيه على أن الحكم الرشيد لا يشمل الدولة أو الحكومة فقط، بل يتجاوزها ليضم القطاع الخاص والمجتمع المدني، وهذه العناصر الثلاث تسهم بأهمية بالغة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.[1]

ولما كانت العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة علاقة تكامل، ظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مبادراته المتعلقة بشؤون الحكم والتنمية يعطي الأولوية للفقراء والنهوض بالمرأة واستدامة البيئة وخلقالفرص اللازمة للعمل وغيرها، ونظر إلى النمو الاقتصادي على أنه لا يؤدي بصورة آلية إلى التنمية البشرية المستدامة والقضاء على الفقر، وإنما ينبغي على التنمية البشرية المستدامة أن تركز على خمسة جوانب تؤثر جميعها على حياة الفقراء والفئات الضعيفة. وتتمثل في التمكين وهو توسيع القدرات والخيارات المتاحة للرجال والنساء وزيادة فرصهم في المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم، والتعاون وهو تفاعل الناس مع بعضهم وعملهم سوياً لتحقيق التنمية، والإنصاف ليس فقط

[1] جبريل محمد، عمر رحال، المرجع سابق، ص 53.

في الفرص والإمكانات والدخل وإنما في فرص التعليم وغيرها، والاستدامة وهي تلبية احتياجات هذا الجيل دون المساس باحتياجات الأجيال المقبلة وحقها في التحرر من الفقر والحرمان وأخيرا الأمن والقصد به التحرر من الظواهر التي تهدد معيشتهم مثل المرض والقمع وغيرها.

وقد ركز برنامج الأمم المتحدة على أربعة عناصر بالغة الأهمية من عناصر التنمية البشرية المستدامة وهي القضاء على الفقر، وخلق الوظائف واستدامة الرزق وسبل العيش، وحماية البيئة وتجديدها، وتشجيع النهوض بالمرأة، وربط تحقيق هذه الأهداف بقدرة الدول على تحقيق الحكم الراشد المبني على المشاركة والشفافية والمساءلة والذي يتسم أيضا بالفعالية والإنصاف ويعطي فرص للفئات الأكثر فقرًا لإسماع صوتها، ومساهمتها في صنع القرار المتعلق بتوزيع الموارد الإنمائية.

ولما كان تحقيق الحكم الراشد لا تعنى به الدولة فقط، بل هو شراكة ما بينها وبين المجتمع المدني والقطاع الخاص، أصبح تحقيق التنمية المستدامة هو أيضا عمل مشترك ما بين تلك الأطراف، فالدولة هي السلطة المفوضة بالسيطرة وممارسة القوة، توفر الخدمات العامة ويئ بيئة تمكينية للتنمية المستدامة، كما تقوم ببعض الانجازات التي تصب في صالح الفئات الأكثر فقرا كاهتمامها بالتعليم والصحة والخدمات العامة، والبنية التحتية، والقطاع الخاص كشريك في الحكم يعمل على خلق الوظائف التي تولد الدخل وتحسن من مستوى المعيشة، أما مساهمة المجتمع المدني باعتباره أيضا شريكًا في الحكم يتعين عليه أن يحمي حقوق جميع المواطنين، ويمكنهم من المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما بإمكانها أن تفرض كوابح وضوابط على سلطة الحكومة، وأن تسجل وترصد الإساءات الاجتماعية، وتتيح للناس وخاصة الفقراء منهم فرصا لتطوير قدراتهم وتحسين مستويات معيشتهم.[1]

وفي الأخير فان تحقيق التنمية المستدامة التفاعل والتكييف بصورة مستمرة، بما يسمح بتحقيق الاستقرار الطويل الأجل، مما يجعل العلاقات بين الحكومةوالقطاع الخاص والمجتمع المدني محددات رئيسية فيما إذا كان بمقدور أمة من الأمم أن يئ فرص عادلة ومستدامةلشعبها بكامله، فالموارد ستهدر ما لم تعمل الحكومة بكفاءة وفعالية وما لم تملك الشرعية في نظر الشعب، وإذاعجزت عن رعاية تماسك النسيج

[1] مهدي محمد القصاص، دور المجتمع المدني في تنمية الوعي السياسي وتحقيق الحكم الراشد، مرجع سابق، ص 07.

الاجتماعي، فان المجتمع يواجه خطر التفسخوالفوضى، كما انه إذا لم يتم تمكين الناس من المشاركة في تنميتهم لن تكون التنمية مستدامة.[1]

يمكن القول أن مفهوم الحكم الراشد في مؤسسات الليبرالية الجديدة، وبصفة خاصة البنك الدولي قد خضع لمراجعة واضحة لمؤشراته ومضمونه منذ النصف الثاني من التسعينيات، إلاَ أنه لابد من الالتفات إلى توظيف هذه المؤسسات للمفهوم، فهذا التوظيف هو ما يميز رؤية هذه المؤسسات عن الرؤية التي يعبر عنها غيرها من المؤسسات وعلى رأسها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

ففي بداية التسعينيات، كان مضمون الحكم الراشد يقتصر على الجانب الإداري الفني، ففي الدراسة الأولى المكتملة التي عبرها البنك الدولي عن رؤيته للحكم الرشيد وعلاقته بالتنمية، وهي دراسة " أسلوب الحكم والتنمية" الصادرة عام **1992**، اعتبرت الدراسة أن الحكم الراشد مساوِ للإدارة التنموية الجيدة أو الإدارة الناجحة للعملية التنموية، وحدد البنك أربعة مجالات للحكم الراشد تخص البنك بحكم وظيفته: إدارة القطاع العام المساءلة، الإطار القانوني للتنمية، المعلومات والشفافية. وكانت تلك هي الإشارة الأولى لتبني البنك لمفهوم محدود ضيق للحكم الراشد يحصره في الجوانب الفنية الإدارية، ومن ناحية أخرى حرص البنك على التأكيد على عدم ارتباط المفهوم بالأبعاد السياسية، وعلى أن الحديث عن الحكم الراشد لابد وان يأخذ في الاعتبار الخصوصيات والاختلافات الثقافية، فقد اعتبرت الدراسة أن الخصوصية التاريخية والجغرافية والثقافية لكل دولة تنعكس في مؤسساتها وقواعدها، وبالتالي في أسلوب الحكم السائد فيها. [2]

ولكن دراسة البنك الدولي رأت أن هناك ملامح وسمات عامة للحكم الراشد اتصل بعضها بالأبعاد السياسية لأسلوب الحكم، حيث يتسم بالفشل في وضع فصل واضح بين العام والخاص لوجود اتجاه لاستغلال الموارد العامة لتحقيق المنافع الخاصة، والفشل في وضع إطار قانوني يدعم عملية التنمية، وكثرة القواعد والتنظيمات البيروقراطية التي تؤثر سلباً على عمل قوى السوق، ووضع أولويات لا تتوافق مع التنمية وتؤدي إلى سوء تخصيص الموارد، وعدم تحقيق المشاركة أو الشفافية في عملية اتخاذ القرار.

---

[1] الأمم المتحدة، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة" جانفي **2009/02/10** http://www.pogar.org/publications/other/undp/governance/undppolicydoc97-a.pdf

[2] مهدي محمد القصاص، المرجع السابق، ص 09.

وقد ظل البنك الدولي حذرا، على الأقل من الناحية النظرية، عند تعامله مع مفهوم الحكم الراشد حريصا على أن لا يناقشه كمفهوم سياسي، ويتضح ذلك في محاور اهتمام الدراسات المتعلقة بأسلوب الحكم الصادرة عن البنك الدولي خلال تلك الفترة حيث لم تخرج عن إطار قضايا إصلاح الخدمة المدنية، وتحسين أداء القطاع العام والخاص، وتطوير إدارة شركات الأعمال مع الإشارة إلى الأبعاد والآثار الاقتصادية لقضايا المشاركة والإنفاق العسكري.

وفي أواخر التسعينيات بدأ البنك الدولي محاولات تطوير المفهوم ومؤشراته القياسية، وحدد برنامج البنك للحكم الراشد ست مجموعات من المؤشرات لقياسه، جاءت على رأسها مجموعتان من المؤشرات تتعلقان بمراقبة وتغيير الحكومات، وتنقسم بدورها إلى مؤشرات تتعلق بالمشاركة والمساءلة، وتتضمن داخلها عددا من المؤشرات التي تقيس أبعاد مختلفة من العملية السياسية، والحقوق السياسية والمدنية، وتقيس هذه المؤشرات إلى أيمدى يستطيع المواطنون المشاركة في اختيار حكوماتهم، كما تتضمن هذه المجموعة مؤشرات لاستقلال وسائل الإعلام والتي تلعب دورا هاما في مراقبة القائمين على السلطة ومساءلتهم على أفعالهم. ومؤشرات تتعلق بالاستقرار السياسي وتتضمن عدة مؤشرات تتعلق باحتمال ديد وضع حكومات أو الانقلاب عليها بوسائل غير دستورية، أو وسائل عنيفة(الإرهاب)، وإمكانية إدخالإصلاحات مشوهة أو مصطنعة تؤثر على استمرارية السياسات، وتقيد قدرة المواطنين على اختيار وتغيير القائمين على السلطة.[1]

بالإضافة إلى مؤشرات أخرى في المجموعات الأربع التالية لقياس قدرة الحكومة على تشكيل وتنفيذ السياسات الناجحة، واحترام الدولة والمواطنين للمؤسسات التي تحكم تعاملاتها، وتتضمن مؤشرات تتعلق بمكافحة الفساد وحكم القانون.

ورغم هذا التطور في النظرة إلى المفهوم تبقى حقيقة أساسية وهي أن الحكم الراشد ومؤشراته، سواء اقتصرت على الجانب الإداري أو شملت المعنى السياسي، ليس قيمة أساسية تسعى مؤسسات الليبرالية الجديدة في دراستها النظرية أو برامجها التنفيذية إلى تحقيقها في حد ذاتها، فقد ظل الدافع الرئيس للاهتمام بالمفهوم وتطويره هو رؤية تلك المؤسسات لعلاقة المفهوم بالتنمية كما تعرفها تلك المؤسسات، فهو غالباًما يتم ربطهبالنمو الاقتصادي وأحيانا بالحد من الفقر، وبذلك يكون المفهوم قد تحول من مفهوم يشار به إلى الجوانب الاقتصادية الإدارية وهي الجوانب الأصيلة في اهتمام

[1] –أسامة شهوان، المرجع السابق، ص 89.

وتخصص تلك المؤسسات، إلى معنى آخر تكون السياسة في إطاره مجرد إطار يخدم التنمية أو النمو الاقتصادي.

كما كان يركز البنك الدولي في مفهومه عن الحكم الراشد، على حماية حقوق الإنسان، وفرض ممارسة ديمقراطية شكلا ومضمونا، فتصبح الحرية والمشاركة جزء من حياة الناس وممارستهم، وفي ذات الوقت أساسًا لتعزيز التنمية، وتمكين المجتمع، والحرية والقدرة على المشاركة لا تقلان في علاقتهما مع التنمية عن تعلم القراءة والكتابة أو التمتع بالصحة الجيدة، لأما شرط لإمكان قيام عمل جماعي منظم في المجتمع ولتكوين الآراء والتعبير عنها والمعروف أن القدرة على العمل الجماعي المنظم هي الشرط الجوهري لبناء المؤسسات، حيث لا يمكن بناء المؤسسات الفعالة دون توافر هذه القدرة.[1]

إن فكرة الحكم الراشد هي من بين الوصفات التي كان يقدمها الصندوق النقد الدولي و البنك العالمي للدول التي كانت تمر بمرحلة انتقالية في اقتصاد السوق، وأيضا للدول التي كانت تباشر عملية الخوصصة لمؤسساتها العمومية الاقتصادية، وقد تبنت السلطة الجديدة هذا التصور في إطار إنعاش الاقتصاد الوطني بصفة عامة وإصلاح المؤسسة الاقتصادية بصفة خاصة، حيث باشرت باتخاذ بعض الإجراءات لتحقيق الحكم الراشد فعملت على إصلاح هياكل الدولة، وتحسين عمل الإدارة المركزية والمحلية باعتبارها المرآة والواجهة الأساسية للحكومة وللدولة ككل، كما عملت على ضمان شفافية تسيير الشؤون العمومية ومكافحة الرشوة، و اتخذت إجراءات من أجل تكريس حرية الاستثمار والمنافسة وإزالة الحواجز الجمركية، و تامين مشاركة حقيقية للشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين للدولة، بالإضافة إلى ضمان استقلالية السلطة القضائية وإحداث إصلاح عميق للعدالة[2].

---

[1] آمال المنوفي، يوسف محمد الصواني، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، **2006**، ص: **299**.

[2] محديد حميد النظام القانوني للمؤسسة العمومية الإقتصادية ، أطروحة دكتوراة ، جامعة الجزائر 01، سنة 2016 ، صفحة 245.

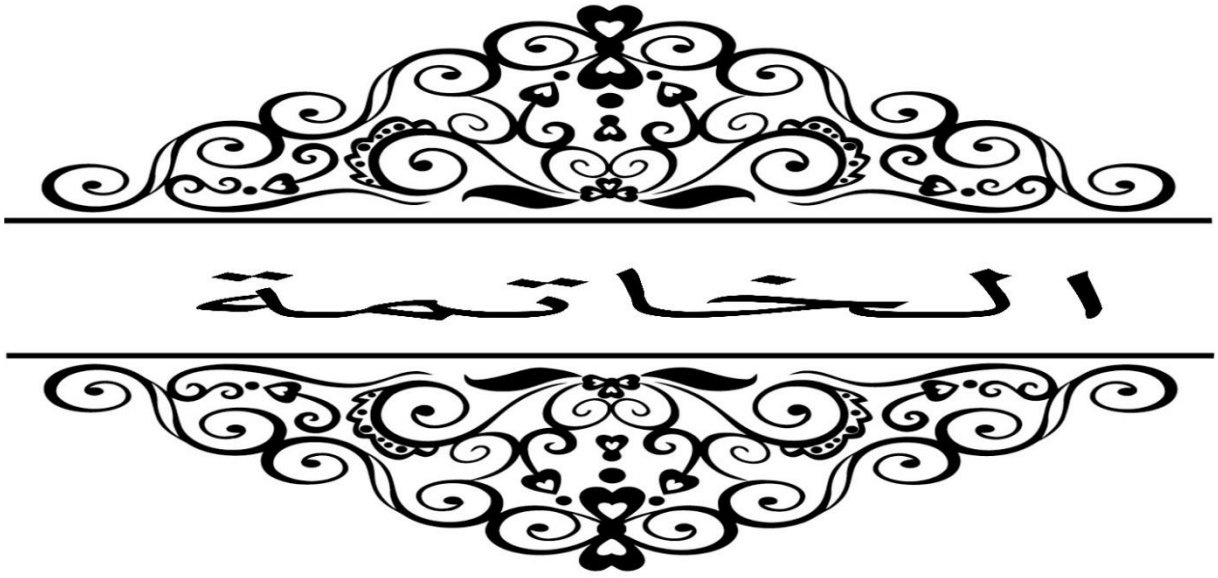
الخاتمة

الخاتمة:

ان موضوع الحكم الراشد استقطب و استحوذ على اهتمام العديد من الخبراء و المحللين ، وذلك في خضم ما يملك من مكانة علمية أكاديمية و كإطار فكري قادر على إحداث التغيير شريطة الجدية والاجتهاد في العمل لتجسيد الأهداف التي تطمح الدولة لتحقيقها .

ومع الفشل الكارثي و غير المتوقع التي توجت به الدول النامية ، وعجزها عن تحقيق النتائج المرجوة والمطلوبة بالرغم من تعميم البرامج والمشاريع الممولة أي توفر كافة الإمكانات و القدرات ، فقد نسب هذا الفشل إلى مشكل السوء في التسيير من قبل صانعي القرار ، القادة المنفذيين بل و أكثر من ذلك انعدام ثقافة تحمل المسؤولية " و الذين هم لأماناتهم و عهدهم راعون "[1] .

لذلك كان من الضروري البحث عن آلية و حلول فورية لتطوير الإدارة و الارتقاء بها و القضاء على كافة أنواع الفساد التي تعاني منها الإدارة ، وخاصة التعقد المستمر و المتزايد للقطاع العام كل ذلك بغرض التنمية .

ومن خلال البحث فالتنمية الاقتصادية هي العملية التي تستخدمها الدولة غير المكتملة النمو لاستغلال مواردها الاقتصادية لتحقق بمقتضاها زيادة في دخلها القومي و بالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد . وبالتالي نجد لهذه الأخيرة محوريين : الأول هو توافر مجموعة من الموارد الطبيعية باختلاف أنواعها و طرق استخراجها ، و الثاني عامل الاستغلال الأمثل و الفعال لهده الموارد من قبل العنصر البشري عن طريق إشراك القطاع الخاص و المجتمع المدني كأطراف فاعلة في إحداث التنمية و النهوض بها.

وفي إطار ما تم تقديمه و التطرق إليه في الجانب النظري فيما يخص العلاقة التكاملية بين الحكم الراشد و التنمية الاقتصادية فقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- يعتبر الحكم الراشد أساس تحقيق التنمية و ذلك من خلال قدرة هذه الفلسفة على إشراك كافة فواعل الحكم الراشد بدءا من الدولة التي تعمل على توفير البيئة القانونية و المواتية ، و القطاع الخاص يكون عن طريق توفير الوظائف و الدخل ، و أما المجتمع المدني فيشمل التفاعل السياسيوالاجتماعي . أي

[1] القران الكريم ، سورة المؤمنين ، الآية 8.

أن الحكم الراشد هو العامل المهم الذي باستطاعته إحداث التوازن بين الفواعل الثلاث قصد تحقيق تنمية اقتصادية بل شاملة و مستدامة .

- هناك علاقة تكاملية تفاعلية بيت الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية، حقوق الإنسان،المساءلة ،المحاسبة ، الشفافية والمشاركة .....الخ ، فالتنمية الاقتصادية يجب أن تتوفر على الموارد الطبيعية و البيئة و المناخ الملائم الذي يسهل و يساعد على استغلالها ، والتي لا يمكن أن تجسيدها إلا في ظل دولة قانون تولي أهمية كبيرة لمسألة الرقابة ، المحاسبة ، المسالة على كافة المستويات سواء تعلق الأمر بطبقة الدنيا أو العليا مع ضمان حقوق كل الأطراف عن طريق نشروتعميم مبدأ حق المشاركة في تسيير الموارد تحت راية المساواة و تكافئ الفرص .و هذا ما يكفله الحكم الراشد و جاء ليجسده على أرض الواقع.
- يعتبر الفساد الإداري والسياسي من أهم المعوقات التي تؤثر على التنمية سلبا مما يحتم ضرورة مواجهتها للحد من آثارها السلبية، وقد انتهجت الجزائر نهج مكافحة الفساد بكل صوره ، يشهد لهذا تقارير مختلف الهيئات والمنظمات والبنوك العالمية.

الاقتراحات

– العمل على تفعيل دور هيئات منظمات المجتمع المدني، وكذلك إصدار قانون خاص بها للدفع بإتجاه التنمية ، وخاصة في مجال الرقابة والمشاركة لمواجهة الفساد الإداري والمالي والسياسي للدفع باتجاه التنمية المستدامة على وفق ما يتماشى مع الدستور.

– الدفع لإيجاد بيئة ملائمة ، للاستثمارات يكون فيه المناخ الاستثماري ملائم لعمل القطاع الخاص ولإطلاق مبادراته في تحقيق التنمية المستدامة.

– دعم وتقوية نظام الحكومة والإدارة الالكترونية و الرقمنة للقضاء على البيروقراطية.

–العمل على بناء دولة القانون و تحقيق العدالة و تعزيز دور السلطة القضائية.

–تشديد الرقابة على المال العام و على الصفقات العمومية و تعزيز دور مجلس المحاسبة و المفتشية العامة للمالية.

–تشديد العقوبات على الافعال المرتبطة بالتسيير العام كجرائم المتعلقة باستغلال السلطة والوظيفة والرشوة واستغلال النفوذ ...الخ..

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المصادر والمراجع:

1- الكتب:

-إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق ، الطبعة الثالثة، بيروت، **2003**.

-أسامة شهوان، إدارة الدولة، المفاهيم والتطور ، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، **2001**.

-الأمم المتحدة، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة" جانفي **2009/02/10** http://www.pogar.org/publications/other/undp/governance/undppolicydoc97-a.pdf

-آمال المنوفي، يوسف محمد الصواني، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، **2006**.

-أمين عواد المشاقبة والمعتصم داود علوي ، الإصلاح السياسي و الحكم الراشد، دار ومكتبة الجامد للنشر و التوزيع، عمان، 2012.

-انجي محمد عبد الحميد، دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي " دراسة حالة للجمعيات الأهلية في مصر"،سلسلة أبحاث ودراسات ، العدد الأول، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بدون سنة نشر.

-باسل البستاني، جلية نهج التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين وموانع التمكين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، **2009**.

-جبريل محمد، عمر رحال، مدخل إلى مفهوم الحكم الصالح في فلسطين، الحكم المحلي نموذجا، مركز رام الله لدراسة حقوق الانسان، فلسطين.

-حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، الطبعة الأولى، **1998**،

-راوية توفيق ،الحكم الراشد و التنمية في إفريقيا، معهد البحوث و الدراسات،القاهرة، 2005.

-عبد النور ناجي، دور المنظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر«،مجلة المفكر، العدد الثالث، **2010**،

-غازي محمود ذيب الزعبي، البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن، عالم الكتب الحديث، الأردن، **2009**.

-غسان منير حمزة سنو،علي احمد الطراح، العولمة والدولة، الوطن والمجتمع العالمي دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية، دار النهضة العربية، بيروت ،**2002**.

-فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتاب الحديث، الطبعة الأولى **2006**، عمان ، الأردن.

-قاسم حجاج، العالمية و العولمة نحو عالمي تعددية و عولمة إنسانية، جمعية التراث، الجزائر، 2003.

-محمد فتحي عيد، دور المجتمع المدني في خفض الطلب على المخدرات، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية،**2009**.

-مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن،**2007**،

-ميشيل ب-تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر ، السعودية، **2006**.

-هشام محمود الاقداحي، معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان العربية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، **2009**.

2- اطروحات :

-أسيا بلخير ،إدارة الحكمانية و دورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية و التطبيق الجزائر أنموذجا **2007/2000**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص سياسات عامة ، جامعة يوسف بن خدة ،-الجزائر- كلية العلوم السياسية و الاتصال ، **2009/2008**.

-أمينة فلاح ، دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد و التنمية المستدامة في إفريقيا ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص الديمقراطية و الرشادة ، جامعة منتوري - قسنطينة - كلية الحقوق والعلوم السياسية.

-بروسي رضوان، الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا، دراسة في المداخل النظرية والآليات ومؤشرات قياس الحكم ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية ،جامعة العقيد الحاج لخضر ،- باتنة- كلية الحقوق والعلوم السياسية ، **2008/2009**،

-بوزيد سايح ،دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر،مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم.

-حسين عبد القادر ،الحكم الراشد وإشكالية التنمية المحلية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص دراسات أورو متوسطية ،جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان- كلية الحقوق والعلوم السياسية، **2012/2011**

-دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر **1990 -2004**، أطروحة دكتوراه، آلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، **2005**.

-عبد العالي حاحة،الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر،مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق ،تخصص قانون عام ،جامعة محمد خيضر- بسكرة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، **2013/2012**.

- محديد حميد النظام القانوني للمؤسسة العمومية الإقتصادية ، أطروحة دكتوراة ، جامعة الجزائر 01، سنة 2016.

-يوسف زدام، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية البشرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة بن يوسف بن خدة – الجزائر- كلية العلوم السياسية والإعلام،**2007/2006**.

3-النصوص التشريعية

قانون المدينة

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم **06.06** للقانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية، العدد **15**، المطبعة الرسمية ،**2006 /12/03** .

4- المجلات والملتقيات ومواقع:

-جيمس د. و ولفنسون، الإطار الإنمائي الشامل، ورقة مقدمة ضمن سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل بعنوان " دور الحكومات الإنمائي فيظل الانفتاح الاقتصادي" ، من **2 -5** ماي **2000**، سوريا ، صندوق النقد العربي،**2001** .

-صلاح محمد الغزالي، الحكم الصالح الطريق إلى التنمية ، جمعية الشفافية الدولية ،ص:**06** ، موقع الانترنيت: www.transparency-kuwait.org/indix.php?ind=download. تاريخ الاطلاع: 2020/05/25.

-عنترة بن مرزوق ، تحديات ترشيد الإدارة المحلية الجزائرية ، الملتقى الوطني حول إشكاليات الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية ،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، يومي **12**و **13** ديسمبر **2010**،

-فؤاد جدو ، التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر ، ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر : واقع وتحديات ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، **2008** .

-وفاء رايس ،الحكم الراشد لمعالجة الفساد في الإدارة العمومية، الملتقى الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات، ورقلة ، يومي **25،26** أكتوبر **2013**.

الفهرس:

الفهرس

مقدمة: .....أ

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للحكم الراشد:

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للحكم الراشد 5

المطلب الأول: نشأة الحكم الراشد. 6

المطلب الثاني: حول مفهوم الحكم الراشد : 9

المبحث الثاني: اطراف ومعايير الحكم الراشد 17

المطلب الأول: أطراف ومكونات الحكم الراشد. 17

المطلب الثاني:معايير الحكم الراشد:.....23

الفصل الثاني:الحكم الراشد والتنمية المستدامة.

المبحث الاول: الحكم الراشد والتنمية المستدامة.....25

المطلب الأول: الحكم الراشد والتنمية، المفاهيم والاتجاهات النظرية. 26

المطلب الثاني: التنمية المستدامة مفهومها، عناصرها، وعلاقتها بالحكم الرشيد. 28

المبحث الثاني: الحكم الراشد والتنمية المستدامة:.....33

المطلب الاول: نظرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 33

المطلب الثاني: رؤية البنك الدولي لعلاقة الحكم الراشد بالتنمية. 36

الخاتمة:.....42

قائمة المصادر والمراجع: 45
الفهرس 50